أثر العدوان العراقي على قرارات الأوبك

د. ابراهيم الحمود
قسم القانون العام
كلية الحقوق - جامعة الكويت

مقدمة

كانت تخفيضات أسعار البترول التي لجأت إليها شركات الكارتل النفطي في فبراير ١٩٥٩ وأغسطس ١٩٦٠ بمثابة الحافز الحقيقي والمباشر للإقدام على تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك[١]، فقد تقدمت العراق بطلب رسمي إلى الدول الرئيسة المصدرة للنفط وهي فنزويلا والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران لعقد مؤتمر دولي في بغداد في (ايلول) سبتمبر عام ١٩٦٠، وكان عرض العراق ذا مغزى بحد ذاته، ذلك لأنها كانت ترى أن الحلف النفطي في نصف الكرة الأرضية لا يقتصر على فنزويلا والسعودية فقط كما أن

(١) جعفر عبدالسلام، دور منظمة الأوبك في تأكيد سيطرة الدول المنتجة على مواردها البترولية، في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الخامس، يوليو ١٩٧٧، ص ٢١.

العراق كان بحاجة إلى وقوف الدول النفطية معه في معاناته من تسلط شركات النفط الأجنبية إذ كان يسود العلاقات العراقية مع الشركات الأجنبية حالة من التوتر الواضح بعد طلب الحكومة العراقية تطبيق مبدأ التخلي على شركة نفط العراق، وقد أنشئت منظمة الأوبك أصلا كردة فعل على تحكم شركات النفط بالأسعار دون استشارة الحكومات المعنية في الدول المضيفة، وقد برزت الأوبك على الساحة الدولية من خلال منطلقات راديكالية يقودها العراق الذي نادى بضرورة متطرفة إلى محاربة الشركات النفطية الأجنبية، إلا أن وجود إيران في المنظمة الدولية ومعارضتها لبرنامج التوزيع النسبي الذي تبنته فنزويلا والسعودية قد خفف من غلواء البنود الحماسية التي من الممكن أن تكون عليها قرارات تأسيس منظمة الأوبك.[1]

فمنذ المؤتمر السادس للأوبك الذي عقد في جنيف في تموز/ يوليو ١٩٦٤ لدراسة عرض الشركات النفطية بخصوص تنفيق رسوم الامتياز وزيادة نسبة الحكومات من مبيعات برميل النفط الخام والعراق يأخذ موقفا راديكاليا في خطه إزاء قرارات الأوبك، فأمام العرض الذي اعتبر بصورة عامة مقبولا من غالبية أقطار الشرق الأوسط الأعضاء في الأوبك وبخاصة إيران والعربية السعودية والكويت وليبيا، أوضح العراق موقفه الرافض على لسان وزير نفطه عبدالعزيز الوتاري الذي قال إنه من أجل تضامن الأوبك ساير العراق الأقطار الأعضاء الأخرى بقدر تعلق الأمر بالشروط المالية للعرض، إلا أنه ليس مستعدا لقبول الشروط المرتبطة بتنفيذ هذا العرض وأهمها مسألة تسوية جميع القضايا المعلقة الناشئة عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ (قانون التخلي).

وفي المؤتمر السابع للأوبك الذي انعقد في جاكارتا في أواخر نوفمبر ١٩٦٤ والذي كان يدور حول تسوية تنفيق الريع، عمل العراق جاهداً على تفكيك

(١) ايان سيمور، الأوبك: أداة تغيير، اصدارات الأوابك ١٩٨٣، ص ٧٠ ومابعدها.

ترابط الأوبك من خلال مواقفه الراديكالية، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه وفود إيران والكويت وليبيا وقطر والسعودية ان العروض التي تقدمت فيها الشركات بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٦٤ تستجيب لمتطلبات الحد الأدنى التي وضعت في الاجتماعات السابقة للأوبك، أصر العراق على رفض العرض مدعيا أن الشروط المالية تشكل خرقا واضحا لسيادته وإن في ذلك تحديدا لحريته في التصرف في إنجاز الأهداف المشتركة العليا للمنظمة. إن ذلك الخلاف كاد أن يعصف بالمنظمة ويفككها لا سيما بعد أن استطاع العراق كسب تأييد فنزويلا وأندونيسيا، مما اضطر المجتمعون إلى قبول عدم الاتفاق وذلك من أجل الحفاظ على المنظمة والإبقاء عليها وقد كان هذا التصرف الذي قادته الكويت هو الذي دعم قوة الأوبك وحافظ على كيانها ووحدها.

وهكذا كان العراق يحاول جاهدا قيادة الأوبك والحد من تأثير الاجتماع داخل المنظمة بل ومخالفة القرارات من أجل تفكيك المنظمة، ففي الفترة من حرب رمضان ١٩٧٣ إلى شتاء ١٩٧٤ قام العراق ومن أجل التصدي للمقاطعة العربية التي فرضت على الدول المؤيدة لإسرائيل بإجراء تخفيضات كبيرة على مبيعات نفطه المنقول عبر البحر المتوسط، وقد قام العراق في تلك الأثناء بوضع حسومات كبيرة على نفطه بلغت حوالي ٥ دولارات للبرميل[١].

وفي شهر يونيو ١٩٩٠ طالب العراق برفع سعر برميل النفط المصدر من دول الأوبك في الوقت الذي كان يعاني فيه السوق النفطي من تخمة نفطية خطيرة بسبب زيادة إنتاج غير الاعضاء في الأوبك للنفط فقد انخفض الطلب العالمي على النفط إلى ٢ر٢٪ في عام ١٩٩٠.

---

(١) ايان سيمور، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

كـذلك فـإن التضخم العالمي والـركود والاقتصـادي في أمريكـا وأوروبـا الغربية قد خفف من الطلب على النفط القادم من الأوبك[1].

وفي خطوة غير مدروسة قامت منظمة الأوبك في ٢٦/ يوليو ١٩٩٠ وتحت التهديد الراديكالي العراقي برفـع سعر بـرميل النفط الأسـاسي من ١٨ دولار الى ٢١ دولار.

ورغم إمكانات العراق النفطية الهائلة إلا أنـه لا يستطيـع أن يسيطر عـلى قرارات الأوبك ومن ثم التحكم بسياستها التسعيرية والإنتاجية[2]. فـالسعوديـة تعتبر هي المنتج المؤثر الذي يستطيع أن يتدخل في أي لحظة لصنع القـرار أو على الأقل تحديد مسار القرار المراد اتخاذه.

لذلك كان على النظام العراقي أن يفكر بالتـدابير التي من شـأنها أن تمكنه من السيطرة على الأوبك ولا شك في أن زيادة الاحتياطي النفـطي في العراق من شأنه أن يحقق لهذا النظام أمانيه فما كان من العراق إلا أن يتجرأ ويبتلع الكـويت ومن ثم يمتلك ثلث الاحتياطي النفطي العالمي وهكذا يصبح ندا قويا للسعـودية ومسيطرا على مسار الأوبك في المستقبل.

وقد حاول العراق وهو في سبيل سيطرته على قرارات الأوبك أن يخلق جوا من التـوتر في اقتصـاديات العـالم وذلك من خـلال تلويحه بضرب وتـدمير الآبـار السعودية والكويتية. وفي واقع الأمر تعتمد الولايات المتحدة واليابان عـلى النفط المستورد من منطقة الخليج العـربي، بل إنـه وفقا لإحصـائيات الـوكالـة الدوليـة للطاقة فإن اعتماد العالم عـلى نفط الخليج سيصـل إلى ٣٥٪ في عام ٢٠٠٠م ومن

---

(١) مؤتمر البحر المتوسط ١٧ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩١ المنعقد في ليبيا، أصدرت الأوبك مارس ١٩٩١ Ibid

(٢) اجتماع الأوبك في يوليو ١٩٩٠، Opec buletion, 1991, p.5

المتوقع أن تحتل أربع دول هي السعودية والكويت والعراق وإيـران نسبة ٥٠٪ في السوق النفطية في منتصف التسعينات[١].

كما أنه استوردت أوروبا عام ١٩٨٨ نسبة ٤٤٪ من احتياجاتها النفطية من منـطقـة الخليـج العـربي، في حـين استـوردت الـولايـات المتحـدة نصف احتياجاتهاالنفطيـة من منطقـة الخليج في نفس العـام. أما بـالنسبة لليـابان فـإنها تعتمد بنسبة ٧٠٪ في احتياجاتها النفطية على نفط الخليج العربي.

ولأن الخليـج بالمنـطق النفطي هـو الذي يحـدد مستقبل العـالم مع غيـاب البديل عنه في المدى المتوسط والقريب فإن اعتماد العـالم على النفط سـوف يستمر ويمكننا هنا أن نذكر بـأن ٦٥ طنا من الملبـوسات المصنعـة من المشتقات البـترولية تطرح في الأسواق يـوميا كـما وأن هناك ١٠ آلاف سلعـة مختلفة يـدخل النفط في صناعاتها.

إن استهلاك الدول الصناعية للنفط في تزايد مستمـر نظرا لصعـوبة إيجـاد البديل المناسب عن النفط فقد بلغ استهـلاك دول (OECD) من النفط ٦٨ ر ٢٨ بليـون برميـل في عام ١٩٨٩ بـزيادة قـدرهـا ١٥ر٢ بليـون بـرميـل عن مجمـوع استهـلاك هذه الـدول عام ١٩٨٥، ويتجـه الاستهلاك عمـوما الى الارتفـاع في السنوات القادمة.

ولا يـزال النفط هو المصـدر الرئيسي للطاقـة فلم يتحقق إلا الشيء القليل جدا في الأقطار المستهلكة لزيادة عرض الطاقة غـير النفطية، فقد فشلت الـبرامج الاستثمارية الموعودة في الولايات المتحـدة من أجل إيجـاد الطاقـة البديلة، كـما وأن الجماعات المحـافظة عـلى البيئة قـد نجحت في إيقاف أو عـلى الأقل في الحـد من التوسع في استثمار الطاقة النووية، ففي الفترة بـين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٠ لم تتغـير

(١) جريدة العراق، السبت ٢٠/١١/١٩٩٠ ص ٣ إعداد / عادل شوشه.

كثيراً الحصص النسبية لأنواع الوقود المختلفة في عرض الاستهلاك الكلي للطاقة على مستوى العالم ككل[1].

وعلى الرغم من إنشاء الوكالة الدولية للطاقة وتهديدات الدول الصناعية الكبرى بإيجاد الطاقة البديلة فإن الصدمات السعرية والأزمات النفطية التي حصلت في الفترات بين ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و١٩٧٨ - ١٩٧٩ لم تغير من الاعتماد المطلق للغرب على النفط[2].

ويبلغ استهلاك الفرد من النفط في الدول الصناعية ١٥ برميل سنويا وإذا كان عدد سكان الدول الصناعية يقدر بـ ٨٣٢ مليون نسمة فإن استهلاك الدول الصناعية من النفط الخام يبلغ ١٢٤٨٠ برميل / السنة للافراد[3].

وقد بلغ معدل استهلاك دول (OECD) - ١ر٣٤ مليون ب / ى في ١/١/١٩٩٠ وهذا الاستهلاك يفوق حجم إنتاج دول الأوبك من النفط الخام. وإذا علمنا بأن إنتاج الأوبك يبلغ ٦٥ر٢٣ ب/ى أي أن هناك تقارب بالكاد أن يتحقق بين حجم الاستهلاك المتزايد وحجم الإنتاج العالمي للنفط الذي يبلغ ٦ر٥٨ ب/ى وتجدر الإشارة إلى أن الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء في الأوبك في انخفاض مستمر تصل إلى ٠٧ر٢٧م ب/ي في عام ١٩٩٥ وإلى ١٩ر٢٦ مليون ب/ى في عام ٢٠٠٠م[4].

والحقيقة أنه بات في حكم المؤكد بأن المستهلكين لم يتعلموا قط من أزمات الطاقة السابقة، فلم يتم تطوير إمدادات بديلة للطاقة، ولم يكن بالإمكان تطوير

---

(١) جدول رقم ٧.

(٢) جدول رقم ٨،

(٣) ايان سيور، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٤) سوبروتو، مجلة الأوبك Opec Bulten مؤتمر البحر المتوسط المنعقد في ليبيا في الفترة من ١٧ - ٢٠ فبراير ١٩٩١.

هذه البدائل من الناحية الاقتصادية ما دام السعر الحقيقي للنفط يتآكل بصورة حادة.

إن انخفاض السعر الحقيقي للنفط حتى عام ١٩٩٠ مرده زيادة الدول النفطية لإنتاجها بصورة عامة وهذه الزيادة لا تقتصر على دول الأوبك فحسب بل حتى الدول غير الأعضاء في الأوبك قد زادت من صادراتها النفطية بصورة ملفتة للنظر على نحو ما بيناه سابقا.

وإذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان تعتمد اعتمادا كاملا على نفط الخليج العربي فإن تدمير الآبار الكويتية والسعودية يعني خلق أزمة حقيقية للطاقة وشحة كبيرة في السوق النفطية العالمية. فالنفط السعودي يشكل المركز الأول للاستيراد الأمريكي إذ تنتج السعودية ٤ر٥٢٤ مليون برميل /ي في الأحوال العادية وهي تنتج اليوم ٨ر٥ مليون برميل /ي والطاقة القصوى الإنتاجية للسعودية على نحو ما رأينا تصل إلى ١١ر٥ مليون ب/ي. إن حرق الآبار السعودية من شأنه أن يحرم العالم من كمية غير قابلة للتعويض وهذه الكمية تساوي نصف إنتاج الأوبك، ولو حدث ذلك لأدى إلى ارتفاع رهيب في أسعار النفط قد يصطحب بتأثير اقتصادي لا سابق له على اقتصاديات العالم بأسره[1].

إن العراق وعي ذلك تماما بحكم عضويته في الأوبك فأصدر قراره رقم ٣٢٨ في ١٩٩٠/١١/٢٣ بوضع تفاصيل خطة الأهداف المهيأة للتخريب في حقول النفط الكويتية المتاخمة للحدود السعودية، فقام بتهيئة ٢٢٩ بئراً من آبار الوفرة للتخريب كما وقام بنصب صواريخ سكود بعيدة المدى (أرض ـ أرض) موجهة لضرب الآبار السعودية في المنطقة الشرقية لإحراقها ومن ثم حرمان العالم

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني ـ صوت الكويت، الخميس ١٩٩١/٩/٢٦ ص ٩.

مما يقارب من ١٣ مليون ب/ي [١].

وعلى الرغم من أن وضع المعروض النفطي بصورة عامة لم يكن على أي حال مأساويا، فإنه كان سيئا بما فيه الكفاية، بحيث أدى بالمستهلكين، وبشركات النفط، وأسواق النفط بصورة عامة إلى حالة متوترة جدا وكان هناك تخوف من احتمال انقطاع الإمدادات السعودية، كما لم يكن هناك تأكيدا عن حجم الإنتاج الذي ترغب حكومة المملكة العربية السعودية في تصديره، هذا بالإضافة إلى توقع حدوث مشكلات وأعمال تخريبية لشبكات إنتاج حقول النفط.

لقد أدت هذه الأعراض المتزامنة إلى خلق حالة من الرعب والخوف من الوقوع في مأزق نفاذ المخزون الاحتياطي العالمي من ناحية، ومن فقدان علاقات الإمدادات التعاقدية مع العراق والكويت بسبب الحظر الاقتصادي وعلى مستقبل الآبار السعودية القريبة جدا من الحدود الكويتية من ناحية ثانية.

وفي ضوء هذه الأحداث المتعاقبة يمكننا تشخيص نقطة الانطلاق الجوهرية في فترة الانفجار السعري خلال أزمة الخليج الثانية، ففي الثاني من أغسطس (آب) وعلى إثر إذاعة نبأ الاجتياح العراقي للكويت قفز سعر برميل النفط الخام إلى ٢٤ر٨٦ دولار [٢] بعد أن كان سعر البرميل المعلن من نفط الإشارة العربي ١٥ر٦٨ دولار/ب في ١٩٩٠/٧/٣١ وبعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره بحظر استيراد النفط العراقي والكويتي أصبح السعر الفوري للنفط العربي الخفيف ١ر٣٠ دولار/ب في حين وصل نفط برنت إلى ٥٥ر٣٤ دولار/ب ونفط وست تكساس إلى ٩١ر٢٢ دولار/ب [٣] واستمرت حمى الأسعار بالزيادة حتى

---

(١) كتاب رقم ٤/٧/٢١٢ بتاريخ ك/١٤١١هـ، ٢٧/٢٥/١٩٩٠ ممهور بتوقيع النقيب صالح عبدالنبي حسين آمر السرية الأولى ك هـ م في ك ٣، وثيقة غير منشورة.

(٢) Opec bulletin july / aygustt 1991 - p - 39

(٣) Tbicl - p - 36

بلغت أعلى درجاتها في أواخر شهر أغسطس (آب) وقبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لدول الأوبك، إذ بلغ سعر برميل النفط العربي الخفيف التعاقدي إلى ٤٠ دولار/ب.

أمام هذه الأحداث المتتالية كان على دول الأوبك أن تتحرك من أجل محاربة الشحة النفطية المحتملة بسبب الحظر التجاري الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على النفوط العراقية والكويتية في القرار رقم ٦٦١.

لقد حاول العراق أمام موقف الأوبك الجديد أن يجد له مخرجا يكسر من خلاله الطوق الاقتصادي المفروض عليه فسارع إلى إعلان مبادرة جديدة في العاشر من سبتمبر ١٩٩٠ يمنح بمقتضاها نفطه مجانا للدول المستهلكة مخالفا بذلك اتفاقيات الأوبك وموقف المجتمع الدولي.

لقد أفرزت أزمة الخليج معطيات جديدة لم تكن واضحة قبل الغزو العراقي للكويت، فلقد أصبح ضروريا في أعقاب هذه المحنة العالمية زيادة التنسيق والتعاون بين جميع أطراف الصناعة النفطية لذلك فإن مجموعة الأوبك تتمنى في هذا العقد أن ترى تحسنا في إنتاج البترول وثباتا في أسعاره لا سيما وأن دول الأوبك سوف تغدو المصدر المؤثر الوحيد في عالم النفط بعد زيادة الاعتماد عليها.

أهمية البحث:

لقت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك اهتماما بالغا بعد اتفاقية اغسطس (آب) ١٩٩٠ والخاصة بتحديد سقف الإنتاج الكلي للنفط دون تحديد حصص إنتاجية.

فقد أعلنت السيدة / هلفا استيغ رئيسة الوكالة الدولية للطاقة بأن الوكالة لم تستخدم كل المخزون الاحتياطي لديها بعد أن حققت الأوبك إنجازا تاريخيًا

رائعاً أنقذت بمقتضاه الاقتصاد العالمي من شبح أزمة كانت ستقضي على الاستقرار الاقتصادي في العالم.

وتعتبر هذه المرة الأولى في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة، التي تذكر فيها منظمة الأوبك كمنظمة تحقق إنجازا إيجابيا. فقد كانت الوكالة الدولية للطاقة تتهم دول الأوبك بأنها مسؤولة عن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العربي والعالمي ككل. وترى الوكالة قبل هذه الاتفاقية التاريخية بأن منظمة الأوبك هي عبارة عن كارتل للدول المنتجة يقابل كارتل شركات النفط العالمية.

كما صرح الرئيس الامريكي جورج بوش في أعقاب اتفاقية ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٩٠ بأن الأوبك قد بينت بحسم حرصها على الاقتصاد العالمي وإدراكها لمسؤوليتها في تحقيق استقرار سقف النفط.

منهاج البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب العلمي التحليلي لسلوك منظمة الأوبك في مواجهة العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت، كما وسلط البحث الضوء على الاستراتيجيات الجديدة للأوبك في سوق يصعب التنبوء بتطوراته وسط خلافات بشأن توقعات الطلب على النفط في الأسواق العالمية في المدى المتوسط والبعيد.

مجال البحث:

يحاول البحث التركيز على أهمية منظمة الأوبك في خلق سياسة جديدة في مجال الصناعة النفطية تعتمد على التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المهتمة

بالنفط كمادة أولية لازمة للطاقة دون الالتزام بمواقف راديكالية من شأنها أن تؤثر سلبا على الدول المنتجة

هدف البحث:

يستهدف البحث إلقاء الضوء على التحركات العراقية الرامية للسيطرة على قرارات الأوبك، ودور المنظمة الدولية في مواجهة هذه التحركات دون المساس بكيان المنظمة وأهدافها. إننا نعتقد بأن منظمة الأوبك قد خرجت من أزمة الخليج منتصرة بفضل تكاتف الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة والشركات النفطية مع بعضها البعض من أجل تطوير الصناعة النفطية ولا نكون مبالغين إذا أكدنا بأن أسس السوق العالمية النفطية هي الآن ولأول مرة لصالح منظمة الأوبك.

تقسيم البحث:

يقسم البحث إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: الأوبك أمام تحديات جديدة

المبحث الأول: تدابير العراق للسيطرة على الأوبك

المطلب الأول: الادعاءات العراقية بمخالفة الكويت لقرارات الأوبك.

أولا: عرض المشكلة.

ثانيا: زيف الادعاءات العراقية:

أ ــ الكويت والمحافظة على الثروة النفطية.

ب ــ حقيقة الإنتاج من حقل الرميلة.

جـ ــ الأسباب الحقيقية لتدهور أسعار النفط.

د ـ محاولة الأوبك من الحد من تدهور الأسعار.

المطلب الثاني: خطط العراق في الهيمنة على قرارات الأوبك.

أولا: محاولة احتلال الصدارة السعودية:

١ ــ امتلاك ثلث الاحتياطي النفطي.

٢ ــ التحكم بصندوق الأوبك للإعانة المالية.

ثانيا: محاولة خلق أزمة طاقة جديدة.

المبحث الثاني: مواجهة التدابير العراقية.

المطلب الأول: محاربة الشحة النفطية المحتملة.

أ ــ اتفاقية الأوبك في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠.

ب ــ المخزون الاستراتيجي للوكالة الدولية للطاقة.

جـ ــ مبادرة الرئيس جورج بوش.

المطلب الثاني: تدابير عراقية جديدة.

الفصل الثاني: **الأوبك ما بعد أزمة الخليج**.

المبحث الأول: التعاون بين أطراف الصناعة النفطية.

أ ــ أهمية التعاون والتنسيق.

ب ــ الحاجة والطلب على النفط.

جـ ــ استقرار السوق النفطي.

المبحث الثاني: زيادة الاعتماد على نفط الأوبك.

أ ــ قدرة الأوبك على زيادة الانتاج.

ب ــ الإنتاج السوفيتي للنفط.

خاتمة: الاستراتيجية الجديدة للأوبك.

ملحــق جداول.

الفصل الأول
الأوبك أمام تحديات جديدة

في الذكرى الثلاثين لتأسيس الأوبك كمنظمة دولية معنية بشؤون النفط كانت هناك احتمالات قوية باقتراب نهاية حياة أول تجمع اقتصادي قامت به الدول النامية في سبتمبر ١٩٦٠.

إن أزمة الخليج الثانية سيطرت على حسابات السوق الدولي للنفط، فقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ والخاص بحظر استيراد النفوط الكويتية والعراقية بمثابة بلورة اختبار أمام تماسك دول الأوبك النفطية. فحرمان العالم من ٤ر٥ مليون برميل في اليوم يعني خلق أزمة طاقة حادة تؤثر سلبا على مجموع الدول المستهلكة النامية منها والمتقدمة، لذلك كان على منظمة الأوبك أن تجتمع وتتخذ قرارات فنية كفيلة بتعويض النقص المتحصل من فقدان النفط الكويتي والعراقي.

أمام هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة حاول العراق أن يسيطر على مقدرات الأوبك ومن ثم التحكم بقراراتها على المدى المتوسط والبعيد وفي المقابل كان على دول الأوبك أن تواجه تلك التدابير العراقية ومن ثم المحافظة على كيان ووجود منظمة الدول المصدرة للنفط.

المبحث الأول
تدابير العراق للسيطرة على الأوبك

بالإضافة إلى الادعاءات العراقية بمخالفة دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة لحصص الإنتاج التي قررتها منظمة الأوبك فإن النظام العراقي

حاول بضمه الكويت امتلاك ثلث الاحتياطي النفطي للمنظمة ومن ثم التحكم تدريجيا باقتصاديات الدول المستهلكة للنفط والتربع على عرش السوق النفطية الدولية.

المطلب الأول
الادعاءات العراقية بمخالفة الكويت لقرارات الأوبك

لقد أثار النظام العراقي مشكلة من عدم، فادعى بأن دولة الكويت تقوم ومنذ عام ١٩٨٥ بسرقة كميات من النفط العراقي مستغلة بذلك انشغاله في الحرب مع إيران. إن هذه الادعاءات العراقية واهية ولا تستند إلى الخطط العلمية والعملية التي تتبناها دولة الكويت وهي في مجال استثمارها لثروتها القومية.

أولا: عرض المشكلة:

في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٩٠ بعث وزير خارجية العراق السيد طارق عزيز مذكرة احتجاج إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي يتهم فيها كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوزهما لحصص الإنتاج النفطي التي قررها مؤتمر الأوبك الرابع والثمانين والخامس والثمانين بواقع ١٫٠٣٧ م ب/ي لدولة الكويت و٩٨٨ر م ب/ي لدولة الإمارات العربية المتحدة[1]. وفي ١٧ يوليو (تموز) من نفس العام صرح الرئيس العراقي صدام حسين في خطابه بمناسبة ثورة ١٧ تموز أن الكويت أقامت منشآت نفطية على الأراضي العراقي وأنها قامت بالتعاون مع دولة الإمارات بالتخطيط

(١) جريدة الثورة العراقية، ١٦ يوليو ١٩٩٠، ص ١.

والعمل على إغراق السوق النفطي من أجل تحطيم الاقتصاد العراقي[1].
وادعى العراق بأن الكويت قد قامت بزيادة إنتاجها النفطي بمعدلات تفوق بكثير ما هو مقرر لها بمقتضى قرارات الأوبك بما أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من ١٨ دولار في أواخر عام ١٩٨٨ ليصل إلى ١١ دولار في شهر مايو وإلى ثمانية دولارات في شهر يونيو من عام ١٩٩٠ الأمر الذي أدى إلى التسبب في خسارة العراق مبلغ ٨٩ مليار دولار في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠[2].

بالإضافة إلى ذلك ادعى العراق بأن الكويت تقوم بإنتاج ما يقارب مليون ب/ي زيادة عن حصتها من حقل الرميلة الجنوبي وأن حجم ما قامت دولة الكويت بإنتاجه من حقل الرميلة الجنوبي يساوي ٥٠٠ مليون برميل من النفط أي أن الكويت قد قامت بسرقة مبلغ ١٠ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ على أساس أن سعر برميل النفط يساوي ٢٠ دولار[3]. ويذهب الرأي العراقي في تبرير أسانيده إلى أن الكويت قد قامت بمضاعفة حفر الآبار النفطية في حقل الرميلة الجنوبي حتى وصلت إلى حد ١٥ بئرا ولما كان حقل الرميلة من الحقول المائلة باتجاه الجنوب ومن الحقول ذات الضغط النفطي المرتفع، فإن زيادة الإنتاج الكويتي من شأنه أن يسحب النفط جنوبا الأمر الذي قد يؤدي إلى هجرة النفط باتجاه الأراضي الكويتية[4]. ويدعي العراق بأن الإسراف الكويتي في الإنتاج النفطي هو الذي أدى إلى حصول التخمة العالمية التي أدت إلى هبوط الأسعار إلى ما يقارب الثمانية دولارات في الربع الثاني من سنة ١٩٩٠[5].

---

(١) خطاب الرئيس العراقي، تلفزيون العراق في السابع عشر من يوليو (تموز) ١٩٩٠،
(٢) المذكرة العراقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٥ يوليو ١٩٩٠،
(٣) المذكرة العراقية الثانية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٩٩٠/٧/٢١، الجمهورية ١٩٩٠/٧/٢٢ ص١،
(٤) جريدة الثورة العراقية ١٨ يوليو ١٩٩٠ ص ٣.
(٥) المرجع السابق.

ثانيا: الادعاءات العراقية الواهية:

إن الادعاءات العراقية لا تستند إلى الواقع فالكويت تعتبر من الدول المحافظة على الموارد الطبيعية، كما وأن العراق لم يعي الأسباب الحقيقية لتدهور أسعار النفط.

أ ـ الكويت والمحافظة على الثروة النفطية:

تحتل دولة الكويت المقدمة بين الدول التي تتجه نحو المحافظة على الموارد الطبيعية فهي تتبنى توجيه الإنتاج في الأجل الطويل حسب معدل الاحتياطيات / الإنتاج، فتنتج الكويت برميل واحد مقابل كل ١٠٠ برميل نفط احتياطي. واستطاعت أن تحقق بصورة مقبولة جدا ذلك الهدف. فخفضت الحد الأقصى لإنتاجها الطويل الأجل منذ أبريل ١٩٨٠ من ٢ مليون ب/ي إلى ١٫٠٣٧ في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨. ويلاحظ أن سقف الإنتاج الذي أخذت به الكويت لا يتعدى ٤٠٪ من القدرة الإنتاجية القصوى التي تبلغ حوالي ٤ مليون برميل/ ي بالرغم من الاحتياجات المالية الفورية لدولة الكويت وازدياد النفقات الحكومية التقليدية ازديادا حقيقيا[١].

وإذا كانت المحافظة على الموارد الطبيعية تتم على أساس ضوابط تضعها الحكومة في ضوء احتياجاتها المالية القائمة، وذلك من الناحية النظرية، إلا أن هناك مجالا واضحا للمناقشة بشأن الحجم الملائم لهذه الاحتياجات[٢]. فقد ضحت الكويت كثيرا في سبيل صيانة التزاماتها مع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ولم

---

(١) الكويت وجودا وحدودا، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ١٩٩١، ص ١٧٤.

(٢) ايان سيمور، الأوبك: اداة تغيير، إصدارات الأوابك، ١٩٨٣، ص ٢٨٢ وما بعدها.

تطالب في أي وقت ومنذ عام ١٩٨٠ بزيادة الإنتاج رغم العجز الحقيقي المتحصل في الميزانيات العامة للدولة والذي يصل إلى مليار دولار سنويا[١].

إنه لمن الطبيعي أن تستند سياسة الإنتاج في الكويت إلى اعتبارات المصلحة الوطنية وهذا يعني وجوب ربط سياسة الإنتاج باحتياجات التنمية الحقيقية وبتوازن الاحتياطات النفطية.

إن احتياجات التنمية في الكويت قد نظمت من خلال تبني خطة الاستثمار للفوائض المالية في سنوات الازدهار الاقتصادي، فأسس صندوق الأجيال القادمة والذي تتكون أمواله من استقطاع نسبة ١٠٪ من حجم الإيراد الكلي للدولة (تمثل الإيرادات النفطية ٩٥٪ من مجموع الإيرادات العامة في الدولة)[٢].

والكويت تعتبر من الدول الرائدة التي تحصل على دخل كبير من الاستثمار الوطني في الخارج، وتصل الفوائض المالية الكويتية إلى حوالي ٢ر٩٥ مليار دولار بإضافة فوائض الميزان التجاري بين ١٩٨٣ و١٩٨٨[٣].

وفي عام ١٩٨٩ بلغت إيرادات الكويت الاستثمارية ١٠ مليار دولار ولغاية ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠. أي أن الفوائض المتراكمة تبلغ حوالي ١٠٥ مليار دولار.

وإذا كانت احتياجات التنمية الحقيقية لدولة الكويت في تزايد مستمر

---

(١) انظر على سبيل المثال الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩، وزارة المالية أغسطس (آب) ١٩٨٩.

(٢) بلغ مجموع الإنتاج الوطني في الكويت في نهاية عام ١٩٨٩، ٢ر٣١ بليون دولار، الأوبك حقائق وصور، الأوبك يناير ١٩٩١. جدول رقم (١).

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠.

والاحتياطات النفطية كذلك متزايدة فكان من الواجب أن تقوم دولة الكويت في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠ بزيادة الإنتاج النفطي إلى ٥ر٣ مليون برميل / ي وبذلك فقط تستطيع أن توفي بالاحتياجات التنموية الحقيقية دون المساس بالاستثمارات الخارجية ولا بمعدل الاحتياطي النفطي على المدى البعيد.

ب ــ حقيقة الإنتاج من حقل الرميلة

إن الواقع العملي يخالف ما تدعيه العراق بتجاوز الكويت لحصص الإنتاج المقررة بمقتضى قرارات منظمة الأوبك. فحقل الرتقة (الجزء الكويتي من حقل الرميلة) ذو طاقة إنتاجية قصوى لا تتجاوز ١٥ ألف ب من النفط يوميا [١] تقوم الكويت وهي في طريق استغلالها المشروع لثروتها الوطنية بإنتاج ١٠ آلاف ب/ي [٢].

وعلى النقيض من ذلك فإن العراق قد تجاوز إنتاجه النفطي من الحصص المقررة، فحجم الإنتاج العراقي المقرر من الأوبك في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ يبلغ ٢ر٨٥٠ مليون ب/ي موزع على النحو التالي [٣]:

١ر٦٥٠ مليون ب/ي نفط كركوك عبر الأراضي التركية
١ر٢٠٠ مليون ب/ي نفط ميسان والرميلة عبر الأراضي السعودية (ينبع، وميناء البكر «أم قصر»).

والعراق ينتج في الأحوال العادية ٨٠ ألف برميل من النفط يوميا من حقل الرميلة إلا أنه ومنذ عام ١٩٨١ قام العراق بإنتاج ٥٠٠ ألف ب/ي من هذا

(١) د. رشيد العميري، وزير نفط سابق، جريدة آفاق السبت العدد السادس ١٩٩١ ص ١، ٢.
(٢) المذكرة الكويتية التي تحمل الرد على المذكرة العراقية الصادرة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٩٠، جريدة الوطن ١٩ يوليو (تموز) ١٩٩٠ ص ١، ٢.
(٣) شمخي فرج، تغير ظروف السوق النفطي، مقال منشور في Opec bulletin، مارس ١٩٩٠، ص ١٥.

الحقـل بلغ في عـام ١٩٨٦ ٨٠٠ ألف ب/ي، وفي عـام ١٩٨٨ بلغ الإنتـاج العراقي للنفط من حقل الـرميلة ١ر٤٠٠ مليون ب/ي أي بـأقل من ١٠٠ ألف ب/ي من المقدرة الإنتاجيـة القصوى للحقـل والتي تبلغ ١ر٥٠٠ م ب/ي ففي حين كان المؤتمـر الرابـع والثمانـون للأوبـك المنعقد في فيينـا بتاريـخ ٢٨ نوفمـبر ١٩٨٨ قـد حـدد سقف الإنتـاج العـراقي بـ ٢ر٦٤٠ مليـون ب/ي[١] ، فـإن العراق قد قام بإنتاج ٤ر٢٥٠ مليون ب/ي، كما ينتج العـراق من حقل الـرميلة ٤ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي / اليوم (بوتان + بروبان)[٢] .

إن الادعـاءات العراقيـة بتجـاوز الكـويت لحصص الإنتـاج التي قـررتهـا الأوبك لا يعبر عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور سوق النفط العالمي .

جـ ــ الأسباب الحقيقية لتدهور أسعار النفط :

منـذ ١٥ نـوفمـبر ١٩٧٤ حينـما قـرر مجلس منـظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة للوقوف في وجـه حرب الأسعـار التي قادتهـا دول الأوبـك ضـد العـالم الغـربي[٣] سعت الـدول المستهلكـة للنفط إلى تبني استراتيجيات اقتصـادية مختلفـة بهدف الحـد من الاعتماد عـلى النفط المستورد من منظمة الأوبك[٤] . وقد نجحت الـوكالـة الدوليـة بفضل تضـافر جهـود الدول الأعضاء فيها إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليل الاعتماد على النفط المستورد من دول الأوبك خلال السنوات الأخيرة، كـذلك فقد زادت الدول غير الأعضاء في الأوبك

(١) التقرير السنوي للأوبك، ١٩٨٨، ص ٥٠ .

(٢) شمس فرج، مرجع سابق، ص ١٥ .

(٣) أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، النفط والتعاون العربي، السنة الأولى العدد ١، ١٩٧٥، ص ٩٠ وما بعدها.

(٤) محمـد يوسف علوان، النـظام القانـوني لاستغلال النفط في الاقـطار العربيـة، مطبعـة جـامعـة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ٢٧٩ .

إنتاجها من ١٨ر١٥ بليون برميل في عام ١٩٨٥ إلى ٢١ر٢٠ بليون برميل في عام ١٩٨٩ وإلى ما يقارب ٢١ بليون برميل في عام ١٩٩٠، أما دول الـ OECD فقد زادت إنتاجها من النفط الخام من ٧٦ر١٩ بليون برميل في عام ١٩٨٥ إلى ٥٢ر٢٠ بليون برميل في عام ١٩٨٩ وإلى ٣٠ر٢٠ بليون برميل في عام ١٩٩٠ وتصل الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء في الأوبك في أغسطس ١٩٩١ إلى ٢٧ر٢٧ مليون ب/ي.

وفي واقع الأمر فقد زادت الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها من ٤٧ر٧٪ من حجم الإنتاج العالمي مقابل ٥٢ر٣ للأوبك في عام ١٩٧٧ إلى ٦٣ر٧ من حجم الإنتاج العالمي مقابل ٦٣ر٣٪ لدول الأوبك حتى نهاية ١٩٨٩[1].

أما فيما يتعلق بالتصدير العالمي للنفط، ففي حين كانت حصة الدول غير الأعضاء في الدول تبلغ ٢٨ر٣٥٪ من حجم التصدير العالمي مقابل ٧١ر٧٪ للأوبك في عام ١٩٧٧ و٥٣ر٧٪ مقابل ٤٦ر٣٪ في عام ١٩٨٦ فإن الدول غير الأعضاء في الأوبك أخذت تصدر في بداية ١٩٩٠ ٧٠ر٥٠٪ من حجم التصدير العالمي للنفط في مقابل ٤٩ر٣ للدول الأعضاء في الأوبك[2]، أي أن حجم تصدير الأوبك من النفط الخام الذي كان يمثل ٣/٤ حجم التصدير الكلي للنفط قد انخفض إلى ما دون النصف مع بداية عام ١٩٩٠.

وقد اتسمت مرحلة الثمانينات بانخفاض معدل استهلاك الطاقة النفطية عالميا ففي حين بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية ٢٢ر٤ بليون برميل في عام ١٩٧٧ انحدر هذا الاستهلاك إلى ٢١ر٨ بليون برميل في عام ١٩٨١ وإلى ٢١ر٢ بليون برميل في عام ١٩٨٥ وإلى ما دون الـ ٢٠ بليون برميل في عام

(١) انظر الجدول رقم (٢).
(٢) نفس المرجع السابق.

١٩٨٦[١]، ومع ذلك فقد تراجعت أسعار النفط لتسجل ١٠ دولارات للبرميل الواحد في عام ١٩٨٦ في حين كان سعر البرميل يقارب ٣٤ دولار في عام ١٩٨١. وقد استمر سعر برميل النفط الخام رخيصا طوال سنة ١٩٨٧ وإلى بداية ١٩٨٨ إذ كانت الأسعار المعلنة لبرميل النفط العربي الخفيف تتراوح بين ١٤ دولار للبرميل و٢٥ر١٧ دولار للبرميل [٢]. وقد وصل سعر برميل النفط الخام في أوائل عام ١٩٩٠ إلى ١٦ دولار للبرميل ولكن سرعان ما انخفض ليسجل ١٣ دولار للبرميل في شهر يوليو ١٩٩٠[٣].

وقد بلغت نسبة إنتاج الأوبك من النفط الخام العالمي ٣٧٪ في عام ١٩٩٠[٤] وفيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي فإن حجم إنتاج دول الأوبك يبلغ ١١٪ فقط من حجم الإنتاج العالمي للغاز في بداية عام ١٩٩٠.

إن هذه التطورات كان لها الأثر السلبي على الدول الأعضاء في الأوبك التي اضطرت إلى ترشيد صادراتها النفطية، أما فيما يتعلق بالدول العربية في الأوبك فقد تراجعت صادراتها في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٧١ مليار دولار أي ما يعادل ٤٣٪ من قيمة الصادرات في مطلع الثمانينات، كذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في نهاية الثمانينيات إلى حوالي ١٤٪ عن مستواه في عام ١٩٨٠، ويعزى هذا الوضع بصفة أساسية إلى التراجع الحاد الذي شهدته العوائد النفطية للدول العربية[٥].

---

(١) جدول رقم (٣).

(٢) Opec bulletin, November 1987, p.30

(٣) Opec, bulletin, July/August, 1991, p.39

(٤) جدول رقم (٤).

(٥) عبدالعزيز الوتاري، النفط والتعاون العربي، الأوابك ١٩٨٨، ص ٢١.

د ــ محاولة الأوبك الحد من تدهور الأسعار:

بعد تدهور أسعار النفط في عام ١٩٨٦، وبعد توقف حرب الخليج الأولى في عام ١٩٨٨ عقد الاجتماع في الأوبك للمؤتمر الرابع والثمانين في فيينا في الفترة من ١٢ إلى ٢٨ نوفمبر وذلك لمناقشة سياسة الأوبك المستقبلية فيما يتعلق بالأسعار وبسقف الإنتاج وبمقارنة العرض بالطلب من أجل المحافظة على السوق النفطي، وقد عزى المؤتمر السبب في تدهور الأسعار إلى عدم التزام دول الأوبك بحجم الإنتاج الكلي وإلى زيادة العرض النفطي من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك. لذلك فقد اقترح المؤتمر أخذ الخطوات اللازمة في سبيل المحافظة على أسعار النفط بحيث يكون سعر النفط الأساس ١٨ دولار للبرميل.

كما قرر المؤتمر أن يكون الحجم الإجمالي لإنتاج الأوبك ١٨ر٥ مليون برميل / اليوم لعام ١٩٨٩ موزعا على النحو التالي:

الجزائر	٦٩٥ر	مليون ب / ي
الأكوادور	٢٣٠ر	مليون ب / ي
الغابون	١٦٦ر	مليون ب / ي
أندونيسيا	١ر٢٤٠	مليون ب / ي
إيران	٢ر٦٤٠	مليون ب / ي
العراق	٢ر٦٤٠	مليون ب / ي
الكويت	١ر٠٣٧	مليون ب / ي
ليبيا	١ر٠٣٧	مليون ب / ي
نيجيريا	١ر٣٥٥	مليون ب / ي
قطر	٣١٢ر	مليون ب / ي
السعودية	٤ر٥٢٤	مليون ب / ي
الإمارات	٩٨٨ر	مليون ب / ي
فنزويلا	١ر٦٣٦	مليون ب / ي

كما شكل المؤتمر لجنة وزارية مكونة من وزراء النفط في كل من الجزائر وأندونيسيا وإيران والعراق والكويت ونيجيريا والسعودية وفنزويلا مهمتها مراقبة الأسعار ودراسة وضع السوق النفطي من أجل المحافظة على السياسة النفطية للأوبك، هذا بالإضافة إلى اختصاص اللجنة بتسجيل المخالفات التي تقع من الدول الأعضاء للأوبك بالنسبة للإلتزام بقرارات المؤتمر الرابع والثمانين والعمل على تصحيح هذه المخالفات.

وتختص اللجنة الوزارية بوضع الخطط العامة ورسم السياسة النفطية الطويلة الأجل لعمل الأوبك لا سيما فيما يتعلق بسقف الإنتاج وأسعار النفط على أن تجتمع اللجنة في مارس ١٩٨٩ لتقديم دراستها[١].

هذا ولم تسجل اللجنة الوزارية أي مخالفات تذكر على أعضاء الأوبك حتى الاجتماع الثامن والثمانين لمؤتمر الأوبك المنعقد في جنيف في ديسمبر ١٩٩٠. إلا أنه في شهر يوليو ١٩٩٠ اجتمعت الدول الخليجية العربية المصدرة للنفط في جدة في العاشر من يوليو ١٩٩٠ من أجل الاتفاق على تحديد سقف الإنتاج. وقد أقر الاجتماع أن تكون حصة الكويت ١ر٥ مليون برميل في اليوم[٢].

وفي ٢٦ يوليو ١٩٩٠ وفي اجتماع الأوبك في فيينا قررت المنظمة الدولية رفع سعر برميل النفط من ١٨ دولار الى ٢١ دولار دون سابق انذار وتحديد حصة الكويت بـ ١ر٥ مليون برميل / اليوم[٣].

---

(١) Opec annual report, 1988, p. 50 etss

(٢) Dr. Subroto, Opec amis to create a stalde oil market Opec bulletin, July/ August 1991, p.5 etss

(٣) Ibid

المطلب الثاني
خطط العراق في الهيمنة على قرارات الأوبك

حتى يستطيع العراق أن يهيمن على الأوبك كان لا بد له أولا أن يصبح المنتج المؤثر للنفط بين الدول المصدرة، فقد كانت للنظام العراقي أهداف مختلفة بالنسبة للكويت منها حل مشاكله المادية وأنه لو كانت أحلامه قد تحققت واستطاع أن يضع يده على استثمارات الكويت الخارجية لأصبح في رغد العيش في الوقت الحاضر وكذلك لو أمكن الحصول على بترول الكويت وضمه إلى بترول العراق مع الإمكانات المالية الهائلة التي كان يحلم بها. ولو تحققت هذه الأحلام لاستطاع العراق زيادة طاقته الإنتاجية ولغدى امبراطور البترول في العالم يأمر وينهي في كل دول الخليج، ولكانت قوته عندئذ لا يمكن أن تقاوم[1].

وقد حاول العراق بالإضافة لذلك التهديد بحرق الآبار السعودية والكويتية من أجل خلق حالة من الرعب العالمي وإيجاد أزمة جديدة للطاقة كانت لو وقعت لغيرت مجريات الأحداث في أزمة الخليج الثانية.

أولا: محاولة العراق احتلال مكان الصدارة بدلا من السعودية:

حاول العراق بضمه الكويت أن يرقى إلى مقدمة الدول المنتجة للنفط في العالم، بالإضافة لاحتياطيات العراق المهمة من النفط وإلى حجم الإنتاج العراقي المتقدم، تتمتع دولة الكويت باحتياطي نفطي يعتبر من أكبر احتياطيات البترول المعروفة في العالم هذا بالإضافة إلى موقع الكويت المتميز كميناء نفطي في رأس الخليج.

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي السابق، صوت الكويت.

١ ــ امتلاك العراق لثلث الاحتياطي النفطي:

إن السعودية تعتبر من أهم دول العالم المصدرة للنفط الخام، فهي تمتلك أكبر مخزن احتياطي للنفط في العالم وصل إلى ٢٥٧ر٦ بليون برميل في بداية عام ١٩٩٠ ويمثل إنتاج السعودية من الغاز الطبيعي ٤٦ر٢ مليون متر مكعب في بداية عام ١٩٩٠، وهذه الأرقام تعتبر مؤشرات أولية قابلة للزيادة نظرا لوجود احتمالات اكتشافات نفطية في المستقبل. وتستطيع السعودية بفضل ما تملكه من احتياطيات نفطية ضخمة وإمكانيات تقنية متميزة أن ترفع من إنتاجها إلى الحد الذي يتحكم بقرارات الأوبك أو على الأقل إلى الحد الذي يؤثر في مجال القرار النفطي الصادر عن الأوبك. والفكرة السائدة هي أنه يمكن الاعتماد على السعودية، مع الأخذ بنظر الاعتبار المستوى المرتفع لطاقتها الإنتاجية الفائضة ومستوى الإنتاج المنخفض نسبيا اللازم لمواجهة متطلباتها المالية في نهاية الثمانينيات لتحمل العبء الرئيسي لأي انخفاض في الطلب مع بقائها مصدرا محتملا للإمدادات الإضافية عندما يستعيد الطلب اتجاهه التصاعدي[١].

والحقيقة أن السعودية لديها القدرة على زيادة أو تخفيض الإنتاج ما بين ٢ إلى ٣ مليون ب/ي أعلى أو أقل من الحد الأعلى المفضل لها وهو ٥ر٨ مليون ب/ي، إن هذه الطاقة الكامنة تمكن السعودية من الاضطلاع بدور القيادة السعرية ضمن الأوبك. وقد تحقق ذلك فعلا إلى حد كبير، فقد مارست السعودية طيلة السنوات السابقة تأثيرا معتدلا على الأسعار وذلك بتخفيف تلك الزيادات التي حدثت، وفي مناسبات أخرى برفض الزيادات التي كانت ستحدث لولا تدخل السعودية[٢].

---

(١) ايان سيمور، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢) Ibid

إن العراق كان يفكر جيدا بكسر الهيمنة السعودية والحلول محلها، ولا شك أن محاولة ضم الكويت كهدف استراتيجي يمكن العراق من التسلط والسيطرة على مسار الأوبك في المستقبل.

ويمتلك العراق ١٠٠ بليون برميل من النفط كاحتياطي قابل للزيادة في السنوات القادمة ويمثل هذا ١٥٪ من مجموع احتياطي دول الأوبك و٢ر١١٪ من مجموع الاحتياطي العالمي للنفط. أما دولة الكويت فإن حجم الاحتياطي فيها يبلغ ١ر٩٧ بليون برميل مع بداية عام ١٩٩٠. وهذه الكمية قابلة للزيادة في المستقبل وهي تمثل ٥٣و٩ من حجم الاحتياطي العالمي للنفط و٣ر١٢٪ من مجموع احتياطي دول الأوبك[1].

وهذا يعني بأنه في حالة ضم الكويت للعراق فإن النظام العراقي سوف يتمتع باحتياطي نفطي يبلغ ٣ر٢٧٪ من حجم احتياطي دول الأوبك أي سوف يستأثر بثلث الاحتياطي النفطي.

أما بالنسبة للسعودية فهي تمتلك ٦ر٢٥٧ بليون برميل من النفط كاحتياطي عام قابل للزيادة وهذا يمثل ٢٥٪ من حجم الاحتياطي العالمي و٣٩و٣٣٪ من حجم احتياطي دول الأوبك.

فوفقا لهذه الإحصائيات سيصبح العراق في حالة ضمه الكويت في نفس قوة السعودية النفطية ولكن إذا أخذنا بالاعتبار إمكانية العراق بنقل نفطه الخام عبر الأراضي التركية إلى سواحل البحر المتوسط فإن هذا سوف يعطيه قوة إضافية إذ سوف يؤثر ذلك إيجابيا على سعر النفط العراقي الأقرب إلى الأسواق النفطية العالمية.

---

(١) جدول رقم ٥.

إن القيادة السعودية لن تصبح بعد ذلك مطلقة، فمن ناحية ستضع الاعتبارات السياسية حدوداً معينة على ممارسة القوة النفطية للسعودية ضمن الأوبك إذ سيدخل العراق كند قوي أمام الهيمنة السعودية، ومن ناحية ثانية فإن الطاقة الاحتياطية للسعودية لم تستطيع تجاوز بقية أقطار الأوبك بمعيار كمية الإنتاج إذ يكفي للعراق حينئذ أن يجمع حوله بعض أقطار الأوبك ذات النزعة الراديكالية حتى يجبر السعودية على تغيير موقفها.

إن امتلاك العراق لثلث الاحتياطي النفطي سوف يمكنها إذن من السيطرة على سياسة الأوبك وبالضرورة على سياسة صندوق الأوبك للإعانة المالية الذي تساهم فيه الكويت مساهمة فعالة.

٢ ـ التحكم بصندوق الأوبك للإعانة المالية:

قبل عام ١٩٧٤ لم تكن لدول الأوبك، باستثناء الكويت، مؤسسات وطنية متخصصة في تقديم المعونات المالية للدول المعوزة. فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ليس أقدم مؤسسة رئيسية لتقديم المعونات في الأوبك فحسب بل يعتبر هو الرائد بين مؤسسات التمويل التنموي [١]. فهذا الصندوق يعتبر الأكبر سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، فقد أسس هذا الصندوق برأس مال مصرح يبلغ ٣ر٦ مليار دولار. إن فلسفة ومرونة واستقلالية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد مكنه من أن يكون نموذجا يحتذى به بالنسبة لمؤسسات الأوبك الأخرى والتي اعتمدت ـ بحق ـ على خبرته بشكل واسع. ويتراوح معدل عنصر الإعانة للمساعدات المقدمة من قبل الصندوق الكويتي ومعظمها لأغراض مشروعات الهياكل الارتكازية من ٣٦٪

(١) د. ميمونة العذبي وآخرون، الكويت وجودا وحدودا، مرجع سابق، ص ١٨٣.

إلى ٤٩٪ ويبلغ مجموع الالتزامات التراكمية في مجال تقديم المعونات للفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ما يقارب ٥ مليارات دولار. وقد بلغت مساهمات الصندوق الكويتي في مجال التمويل التنموي العربي في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٩ ما يقارب ٢١٪ من مجموع التمويل المقدم من الصناديق العربية.

أما بالنسبة للصندوق العراقي الذي تأسس في عام ١٩٧٦ فلم تتعد مساهمته ٦٪ من الإجمالي التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ [١].

كذلك فإن الكويت تساهم بفعالية في بنك التنمية الإسلامي الذي تأسس في عام ١٩٧٤ والذي يبلغ رأس ماله ٢٫٦ مليار دولار تمول دول الخليج منه ٨٠٪، ولم يساهم العراق بأية مبالغ تذكر منذ عام ١٩٧٩ ولغاية ١٩٩١، ويقوم البنك بعمليات الاستثمار والإقراض للصناعة والهياكل الارتكازية في الأقطار الإسلامية بدون فوائد. كذلك قدمت الكويت والسعودية أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من رأس مال البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقية (BADEA) البالغ حوالي ٧٤٠ مليون دولار، والأقطار المستفيدة من هذا البنك هي الأقطار الأفريقية التي لا تنتمي إلى الجامعة العربية.

وبناء على مقترحات الكويت تم تأسيس صندوق الأوبك للإعانة المالية في أوائل عام ١٩٧٦ على أن يكون حسابه خاص ودولي تعود ملكيته بصورة جماعية إلى الأطراف المساهمة فيه أي إلى جميع دول الأوبك الثلاث عشرة دولة. وفي عام ١٩٨٠ ومن أجل تمكين الصندوق من استخدام القروض المستردة لتمويل العمليات في المستقبل قرر وزراء مالية الأوبك تحويله إلى وكالة دولية لتقديم

---

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٨، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مايو ١٩٨٩.

المساعدات المالية للأقطار النامية ومنح الصندوق الشخصية المعنوية وسمي بصندوق الأوبك للتنمية الدولية وقد بلغ مجموع المساهمات الأولية لصندوق الأوبك حوالي ٨٠٠ مليون دولار قدم معظمها من السعودية والكويت وإيران وقد بلغت موارد الصندوق في بداية عام ١٩٨٩ ما يقارب ٦ مليار دولار بحيث أصبح أكبر وكالة متعددة الأطراف لتقديم المعونات التابعة للأوبك وقد شملت البرامج الإقراضية التنموية لصندوق الأوبك الأقطار الأكثر تخلفا والأخطر تأثرا وكذلك الأقطار الأخرى ذات الدخول المنخفضة، ويسعى الصندوق إلى تقديم المساعدات للمشروعات التنموية، ودعم موازين المدفوعات لاستيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية الضرورية وتعتبر شروط الاقتراض من الصندوق ميسرة إلى حد كبير فالسداد يتم على فترات طويلة بدون فائدة.

وفي تقديرنا أن قرار العراق بضم الكويت كان يهدف إلى السيطرة على الصناديق الكويتية ومن ثم على صندوق الأوبك مما يمكنه من التحكم في سياسات الدول المعتمدة على الصندوق في تمويلها الإنمائي فيستطيع أن يقدم القروض باتباع سياسة تفضيلية تمكنه من إدارة هذه الدول في فلكه. وفي واقع الأمر إن قروض العراق على صغرها تعتبر الأكثر تحيزا من حيث تركز عدد الدول التي تلقت قروضه المقدمة إلى الدول العربية. وهكذا خلال فترة نشاط الصندوق العراقي بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣ نالت الأردن واليمن الشمالي ما يقرب من ثلث قروضه إلى الدول العربية. حيث استأثرت الدولتان نسبة ٧ر٦١٪ من إجمالي هذه القروض. وبإضافة المغرب وموريتانيا تزيد النسبة على ٩٠٪ من الإجمالي المذكور. بينما توزعت النسبة الباقية على الصومال وتونس وجيبوتي واليمن الجنوبي ليصل عدد المتلقين إلى ٨ دول عربية فقط [١].

---

(١) د. ميمونة وآخرون، الكويت وجودا وحدودا، مرجع سابق، ص ١٨٣.

وكان ينوي العـراق بعد ضمـه الكويت اتبـاع سياستـه القديمـة في تقديم القروض ومن ثم تحكمه بقرارات هذه الدول الفقيرة أو على الأقل ضمان حيادهـا في مقابل أطماعه التوسعية.

وإذا نظرنا إلى حجم المعونة المقدمة من دول العالم إلى البلدان الناميـة نرى تربع الكـويت على قمـة الهرم فمن بـين العشرة دول الأكثر تـبرعا في العـالم تحتل الكويت المركز السابع بنسبة ٥٨ر٪ في عام ١٩٨٩ GNP وتتقدم بـذلك عـلى كل من فرنسا وبلجيكا وكندا وقدمت الكويت في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٨ ما قيمته ٥ر١٣ مليار دولار كعون إنمائي إلى الـدول العربيـة، وحتى في عام ١٩٨٦ عندما تدنت أسعار النفط إلى أقل مستوى لها بلغت قيمة العون الإنمائي الكويتي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت [١]، [٢].

المبحث الثاني
مواجهة التدابير العراقية

مـواجهة التـدابير العـراقية كـانت تقتضي التحرك الفـوري من قبـل دول الأوبك لمحاربة الشحنة النفطية المحتملة على إثر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على النفط العراقي والكويتي. إن معرفة الشحنة النفطية المحتملة في السـوق العـالمي تقتضي دراسـة المخـزون الاسـتراتيجي من النفط لـدى الـدول الصناعية الكبرى.

إن العراق قام باتخاذ خطوات سياسية من أجل عرقلة سياسة الحظر الدولي المفروضة على نفطه والنفط الكويتي إلا أن تماسك المجتمع الـدولي قد حـال دون بلوغ التدابير العراقية إلى مداها المخطط له.

---

(١) المرجع السابق ص ١٨٦.

(٢)) جدول رقم ٦.

المطلب الأول
محاربة الشحنة النفطية المحتملة

في السادس من أغسطس (آب) ١٩٩٠، وإزاء عدم امتثال العراق للقرار رقم (٦٦٠) الصادر من مجلس الأمن الدولي في ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ والقاضي بانسحاب العراق فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت قواته فيها في أول أغسطس (آب) ١٩٩٠، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٦٦١) متضمنا إيقاع جزاء المقاطعة الاقتصادية الدولية على العراق بقصد إجباره على الانسحاب من الكويت دون إراقة دماء فقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

أ ـ استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت. وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار إلى أقاليمها.

ب ـ أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرةً منهم بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

جـ ـ أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن. . .

ونظراً لحرص مجلس الأمن الدولي على أن تكون المقاطعة الاقتصادية حاسمة، فقد تضمن القرار (٦٦١) ذاته طلبا إلى جميع الدول، بما في ذلك

الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

وضمانا لفاعلية القرار (٦٦١) أصدر مجلس الأمن في ١٩٩٠/٨/٢٥ قراره رقم (٦٦٥) الذي تضمن إحكام الرقابة على السفن التي قد تتجه إلى الموانىء العراقية أو تخرج منها، ويطلب مجلس الأمن من جميع الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها منها لضمان الانقياد الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار (٦٦١/١٩٩٠) [١].

ولكي يستمر أحكام الحظر الاقتصادي على العراق طبقا للقرار رقم ٦٦١ أصدر المجلس القرار رقم ٦٦٩ [٢] في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ لكي يسمح للجنة التي شكلها بالقرار ٦٦١ بالنظر في طلبات المساعدة التي تقدمها الدول التي تضار من ذلك الحظر وفقا لنص المادة (٥٠) من الميثاق والتي تنص على أنه إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن ـ تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ـ الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل [٣].

---

(١) قرار رقم ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٣. مطبوعات الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص ٥.

(٢) قرار رقم ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦. مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص ٦.

(٠) قرار رقم ٦٦٥ في ١٩٩٠/٨/٢٥. مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص ١١.

ولنفس الغرض أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٧٠)[١] لكي يضمن بمقتضاه التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار (٦٦١) والخاصة بالجزاءات الاقتصادية على العراق حيث طلب المجلس من جميع دول العالم بأن تمد الحظر الاقتصادي على العراق لكي يشمل المواد المنقولة بطريق الجو بالإضافة إلى تلك المنقولة بطريق البحر أو أي طريق آخر.

أ ــ اتفاقية الأوبك:

في منتصف شهر أغسطس (آب) قام وزير النفط السعودي السيد هشام علي ناظر بجهود مكثفة لدفع دول الأوبك إلى عقد اجتماع استثنائي من أجل إقرار زيادة إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام للتغلب على الشحة النفطية المتحصلة من فقدان تصدير النفط الكويتي والعراقي[٢] ولقد لاقت الدعوة السعودية دعما من دول الخليج العربية وفنزويلا وأندونيسيا[٣].

وقد حاول صادق بوسنه وزير الصناعة والمناجم الجزائري عرقلة المحاولة السعودية والحيلولة دون عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر من أجل الضغط على المجتمع الدولي لتخفيف الحصار الاقتصادي على العراق.

وبفضل تكاتف الإرادة الدولية لدول الأوبك تحدد يوم السادس والعشرين من أغسطس (آب) كموعد لعقد الاجتماع ولكن في نهاية المطاف اجتمعت اللجنة الوزارية وأصدرت اتفاقية سميت باتفاقية الاجتماع الأول للجنة المراقبة الوزارية، ولم يحضر العراق وليبيا الاجتماع بحجة أن الدعوة وجهت إليهما قبل ٢٤

---

(١) قرار رقم ٦٦٧ في ١٩٩٠/٨/٢٥. مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص ١٨.

(٢) جريدة عكاظ السعودية، ١٩٩٠/٨/٢٥، ص١.

(٣) المرجع السابق.

ساعة فقط من موعد عقد الاجتماع [1]

وأثناء الاجتماع تقرر ولأول مرة للدول الأعضاء الحق في زيادة الإنتاج دون تحديد حصص إنتاجية لكل دولة على حدة وذلك من أجل تعويض النقص المتحصل من غياب التصدير الكويتي والعراقي، وبسبب احتجاج إيران والجزائر على توزيع حصص الكويت والعراق على الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة فقد تقرر ترك الحرية لدول الأعضاء في تقرير زيادة الإنتاج بالشكل الذي تراه كل دولة مما ساهم بشكل مباشر في تحقيق شيء من الاستقرار في سوق النفط الدولية [2].

وقد علقت السيدة هيلفا استيغ رئيسة الوكالة الدولية للطاقة بأن الوكالة لن تستخدم كل المخزون الاحتياطي بعد أن حققت الأوبك إنجازاً تاريخياً في اجتماع ٢٨/٨/١٩٩٠ إذ أنه قد تم الاتفاق على زيادة الإنتاج اليومي من النفط الخام لتعويض النقص من نفط الكويت والعراق المفروض عليه الحصار الاقتصادي وقد قال الرئيس الأمريكي بأن الأوبك قد حرصت على الاقتصاد العالمي وأدركت مسؤوليتها في تحقيق استقرار سوق النفط [3].

ب ـ المخزون الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة:

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة في ٢٨/٩/١٩٩٠ بأن المخزون النفطي الاستراتيجي للدول الأربع والعشرين الأعضاء في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية يبلغ ٣ر٤٥ مليار برميل وهذه الكمية تغطي استهلاك هذه الدول لفترة ٩٩ يوما. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدول تنتج حوالي ١٣ر٤

---

(١) إذاعة بغداد، ٢٨/٨/١٩٩٠.

(٢) د، سوبروتو Opec bulletin، مارس ١٩٩١، ص ٥ وما بعدها.

(٣) جريدة العراق، ٢٠/١١/١٩٩٠، البترول العدو الذي تحبه وتخافه أمريكا، ص ٧.

مليون برميل/ي (وفي الولايات المتحدة الأمريكية،وكندا،وبريطانيا، والنرويج، واستراليا). أي حوالي احتياجاتها النفطية المحلية، فإن الغطاء الذي يوفره هذا المخزون يمتد إلى حوالي ١٣٣ يوما في حالة انقطاعها كاملا وهو أمر مستبعد جدا.

أما المخزون الحكومي الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة معد في حدود ١٠٣٠ مليون برميل منها ٥٩٠ مليون برميل لدى الولايات المتحدة و٢٠٠ مليون برميل لدى اليابان و١٩٠ مليون برميل لدى ألمانيا.

أما شركات النفط العاملة في الدول الأعضاء فتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن لديها مخزونا قدره ٢٠ مليار و٤١٧ مليون برميل وذلك دون الإشارة إلى ما تملكه هذه الشركات من مخزون استراتيجي خارج الحدود الجغرافية للدول الأعضاء من جهة والنفط المتجه في البحر في طريقه إلى خزانات هذه الشركات وهي كمية لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٦٠٠ مليون برميل من جهة ثانية.

وإذا أخذنا بتوزيع المخزون النفطي الاستراتيجي حسب أرقام الوكالة الدولية للطاقة نلاحظ بأن معظم المخزون النفطي يتركز في الدول الصناعية الرئيسية السبع في حين لا يصل مجموع المخزون النفطي الاستراتيجي للدول السبع عشرة الأخرى إلى مستوى المخزون النفطي الياباني أو المخزون النفطي الحكومي الأمريكي كما يتضح من الجدول رقم (٩).

جـ ــ مبادرة الرئيس جورج بوش:

على الرغم من اتفاقية الأوبك في ٢٨ أغسطس (آب) فإن أسعار النفط قد ارتفعت بواقع ٣٠٪ في شهر سبتمبر عن الأسعار المعلنة في أواخر شهر أغسطس (آب).

وفي الوقت الذي ذكرت فيه المؤشرات الاقتصادية الدولية أن الاقتصاد

الـدولي يقف على حـافة بـركان هـائج وأن الآثـار السلبية التي سيخلفهـا ارتفاع الأسعار ستكون كبـيرة وقاسيـة على الاقتصـاد الأمريكي، فقـد ذكرت صحيفـة الفاينينشال تايمز أن تزايد حدة التوتـر في الخليج العـربي وارتفاع أسعـار النفط إلى أعلى مستوى بها منذ ثماني سنوات قد أديا إلى حـدوث ارتباك شـديد في الأسـواق المالية العالمية.

وقد كان العراق يتأمـل أن تسجل أسـواق الأسهم أسرع خسائـر لها منـذ سنوات طويلة، فعند اقتراب أسعار برميل النفط من ٤٠ دولار في أعلى معدل له منذ ١٩٨٢ كان يتـوقع العـراق ارتفاع معـدل التضخم في الولايـات المتحدة مما سوف يؤدي إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الـربع الأخير من عـام ١٩٩٠ لذلك فقد حرصت الولايات المتحـدة على محـاربة ذلـك فأصـدر الرئيس الأمريكي جورج بوش أمرا بطرح خمسة ملايين برميل من النفط الخـام لبيعه في السوق المحلي من أجل الحد من تصاعد أسعار النفط في السوق النفطية الدولية، وبعـد ذلك قـررت إدارة بوش زيـادة الكمية إلى ١٥ مليـون برميـل يوميـا لذات الغرض لتفويت الفرصة على المخططات العراقية الجديدة الرامية إلى استغـلال ارتفاع أسعار النفط العالمة [١].

المطلب الثاني
تدابير عراقية جديدة

في الوقت الذي وصلت فيـه أسعار النفط إلى حـوالي ٤٠ دولار للبرميل في بـداية شهـر سبتمبر ازدادت معـانـاة البلدان النـاميـة جـراء تـدهـور أوضـاعهـا الاقتصادية وتزايد ديونها الخارجية [٢]. فارتفاع المدفوعات اللازمة لتغطية أثـمان

---

(١) إذاعة صوت أمريكا من واشنطن باللغة العربية ٢٨/ ايلول /١٩٩٠.

(٢) جريدة الثورة العراقية ٢٩/١٠/١٩٩٠، النفط والخليج العربي، جورج عزيز ياقو، ص ٥.

الواردات اللازمة من النفط بعد تصاعد أسعاره إلى أكثر من الضعف خلال فترة قصيرة للغاية نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على الكويت المحتلة والعراق ومنع تصدير نفوطها إلى الأسواق الطبيعية قد أدى إلى وقف النشاط الإنمائي في هذه الدول.

فمن المعلوم أن الإجراءات الدولية التي قررها مجلس الأمن الدولي قد تسببت في شحة المعروض النفطي في السوق العالمية بما يزيد على الأربعة ملايين ونصف المليون برميل، فقد أصبحت الدول النامية تواجه مشاكل جمة في كيفية تغطية استيراداتها من النفط الذي تضاعفت أسعاره بعد صدور قرارات مجلس الأمن.

وفي محاولة عراقية جديدة لكسر الحصار الاقتصادي الدولي أصدر رئيس النظام العراقي صدام حسين مبادرة جديدة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ بتزويد هذه الدول بالنفط العراقي بدون مقابل شرط أن تقوم هذه الدول بوسائلها الخاصة بنقل النفط من الموانىء العراقية [١]. وأمام فشل هذه الخطوة بامتناع الدول من الاستجابة للمقترحات العراقية عاد النظام العراقي وطرح مبادرة جديدة أعلن فيها اعتزامه على بيع نفطه الخام بسعر ٢١ دولار للبرميل وفقا لقررات الأوبك دون الاستجابة لأحوال السوق المالية المرتفعة وهكذا فإن العراق قد خالف صراحة اتفاقية يوليو (تموز) ١٩٩٠ واتفاقية أغسطس (آب) ١٩٩٠ الخاصتين بحجم الإنتاج والأسعار، كما وأن القرار العراقي يحمل انتهاكا صريحا للقرار رقم ٨ ـ ٥٦ والداعي إلى العمل على ضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية وتجنب إحداث تقلبات ضارة لا موجب لها[٢].

---

(١) إذاعة بغداد، ١٠ سبتمبر ١٩٩٠.

(٢) انظر في هذه الاتفاقية، إصدارات الأوبك يوليو/ اغسطس ١٩٩١.

الفصل الثاني
الأوبك ما بعد أزمة الخليج

لقبد أفرزت أزمة الخليج معطيات جديدة لم تكن واضحة قبل الغزو العراقي للكويت فلقد أصبح ضروريا في أعقاب هذه المحنة العالمية زيادة التنسيق والتعاون بين جميع أطراف الصناعة النفطية، كما وأن مجموعة دول الأوبك تتمنى في التسعينات أن ترى تحسنا في إنتاج النفط وزيادة في أسعاره لا سيما وأن دول المنظمة سوف تغدو المصدر المؤثر في عالم النفط بعد زيادة الاعتماد عليها.

المبحث الأول
التعاون بين أطراف الصناعة النفطية

أ ـ أهمية التعاون:

لقد أوضحت أزمة الخليج أهمية التعاون الإيجابي بين جميع الأطراف المعنية بتجارة النفط، ففي شهر ديسمبر ١٩٩٠ وفي الاجتماع الـ ٨٨ نصف السنوي للأوبك اتفق على إنشاء لجنة بين سكرتارية الأوبك والدول المصدرة للنفط من غير الأوبك لكي تقوم بدراسات حول المصالح المشتركة للدول المصدرة للنفط وسبل المحافظة على مستويات مستقرة لأسعار النفط وتبادل المعلومات[1].
فبالإضافة إلى أسواق النفط التقليدية ظهرت أسواق جديد وزبائن جدد يبحثون

(١) Opec/Non-opec Meeting agrees to promte continuous contact, 3/88, Viennja, April 27, 1988, Opec bulletin May 1988, p.3 etss.

عن النفط. فالنمو الممثل لدول المحيط الهادىء المسماة بالنمور الآسيوية يدعو إلى اتساع رقعة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري.

إن التحكم في سوق النفط ليس مصدره حاجة الدول إلى هذه المادة الأولية ووجود هذه المادة لدى الدول المصدرة وإنما الشعور بتوقع الأزمات في قلب الدول النفطية الرئيسية.

ففي أعقاب اجتماع الأوبك في يوليو (تموز) ١٩٩٠ لم يكن معروفا ماهية ردة فعل السوق العالمي لقرار الأوبك برفع سعر برميل النفط الخام من ١٨ دولار إلى ٢١ دولار. ففي تلك الفترة قد بطىء النمو في كمية شراء النفط الخام من ٢ر٢٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٥ر١٪ في النصف الأول من عام ١٩٩٠ (١).

وأية زيادة في الطلب ترتبط بعقدة وجود زيادة الإنتاج ودول الأوبك هي الوحيدة القادرة على زيادة الإنتاج من أجل إشباع حاجة السوق العالمي المتنامي.

إن أهمية التعاون تظهر بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة الغنية، في أن المال نادر في الدول المصدرة للنفط وأغلب هذه الدول في حاجة ماسة للمساعدات المالية الجديدة ليس فقط من أجل زيادة الإنتاج النفطي وإنما أيضا للمساعدة في المحافظة على البيئة، إذ تعتبر هذه المحافظة عبء جديد يضاف إلى مصادر رأس المال فتحقيق ذلك من شأنه أن يحقق دخلاً إضافيا للدول المصدرة للنفط. إن عدم الاهتمام بالبيئة كمشكلة لازمة للإنتاج النفطي من شأنه أن يؤدي إلى إضرار باقتصاديات الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على السواء.

---

(١) Opening addresee to 89 th Meeting of Opec conferenc of Ministers, by HE Sadek Bousena, Opec bulletin, June P.4 etss, ١٩٩١

إن مشكلة البيئة قد أخذت أبعادا جديدة مخيفة إثر إحراق آبار النفط الكويتية، فبدلا من التعاون بين الدول المتقدمة المستهلكة والدول النفطية المنتجة لوضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة قامت السوق الأوروبية بفرض ضريبة إضافية على منتجات الأوبك النفطية بحجة مكافحة الغازات الكربونية السامة[1] . ولا شك أن هذه الخطوة من قبل السوق المشتركة سوف تؤثر سلبا على أسعار النفط.

ب ــ الحاجة والطلب على النفط

لا يمكننا أن نجزم بنوع العلاقة بين الحاجة والطلب على النفط على مدى السنوات العشر القادمة، فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لأكبر كيان اقتصادي في العالم فمع أن الاقتصاد الأمريكي قد كان يسير في اتجاه تصاعدي فإننا نلاحظ اليوم وجود ضعف ونمو باتجاه عكسي لا يمكن التكهن بمداه. أما بالنسبة لليابان، فمع أن هبوط الاقتصاد العالمي قد أثر على إنتاج اليابان إلا أنها تتمتع مع ذلك بالمركز الأول عالميا من حيث التوسع الاقتصادي ذلك أن اقتصادها يتصف بحدة الطلب في السوق الداخلي وقوة التصدير الخارجي.

وفي حدود المحيط الهادي حيث الدول التي تتمتع باقتصاد نشط نرى الطلب على النفط في ازدياد مستمر رغم ظهور علامات الخمول الاقتصادي مؤخرا على بعض تلك الدول مع كون الطلب على النفط يزداد بسرعة فإن قدرة الإنتاج لهذه المنطقة ضئيلة جدا. فالدول التي كانت مشترية للنفط الخام بشكل عام من بين هذه الدول قد تأثرت بشكل سلبي نتيجة زيادة أسعار النفط، فالدول

---

(١) الأساس. رئيس مؤتمر الأوبك، السياسة جريدة يومية الأربعاء ١٩٩١/١١/٢٧. ص ٩.

الآسيوية تفتقد إلى مصادر الطاقة وعليه فإن أي انخفاض في إنتاج النفط سيؤثر على هذه الدول أكثر من غيرها.

ولذلك فإن من المهم على الدول المستهلكة للنفط بشكل كبير أن تفكر بجدية لمساعدة اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وخصوصا دول الأوبك حتى تستطيع هذه الأخيرة أن تحقق قدرة أكبر على الإنتاج ومن ثم إمكانية تغطية طلب السوق النفطي في المستقبل.

وتبلغ القدرة الإنتاجية لدول الشرق الأقصى وجنوب آسيا ١٥٥٠٠٠ ميغا وات يقدر لها أن تزداد بنسبة ٥٠٪ في العشر سنين القادمة [١].

وبالإضافة إلى ازدياد أسعار النفط فإن هناك عوامل أخرى تعوق التوسع الاقتصادي في الدول النامية، كالهبوط في الاقتصاد العالمي، وهبوط أسعار المنتوجات الزراعية في العالم، وازدياد النسبة المئوية للفوائد البنكية [٢].

ففي هذا العام كان متوقعاً أن يزداد النمو الاقتصادي بنسبة ١ر٣٪ مبنيا على أساس ثبات سعر برميل النفط الخام لأقل من ٢٥ دولار، وإذا كانت الدول النامية تستهلك ١/٥ مصادر الطاقة في العالم في السبعينات فإنه في حلول عام ٢٠١٠ سوف تستهلك ٢/٥ الإنتاج العالمي للنفط بسبب زيادة نسبة السيارات وقلة استعمال مصادر الطاقة البديلة في الاستهلاكات المحلية.

جـ ـ استقرار السوق النفطي

مايهم دول الأوبك هو استقرار السوق النفطية العالمية والبحث عن أسواق جديدة.

---

(١) سوبروتو، مصدر سابق، ص ٥.
(٢) المرجع السابق.

١ ــ إدارة الإنتاج

لقد أوضحت أزمة الخليج العلاقة بين النفط واقتصاديات العالم، فالتغير السريع لأسعار النفط في أثناء الأزمة أنتج ردود فعل نفسية على المستهلكين وعلى الشركات النفطية بل وعلى دول الأوبك مما يبين لنا أهمية المحافظة على أسعار ثابتة للنفط الخام وهذا ما يؤكد تشدد الأوبك في مسألة إدارة الإنتاج الذي يمثل السبب الرئيسي لثبات أسعار النفط في المستقبل، فليس من مصلحة دول الأوبك تكرار ما حدث في السبعينات عندما ازدادت أسعار النفط بشكل حاد فأدت بالتالي إلى انهيار السوق في عام ١٩٨٦ وشل اقتصاديات الدول المنتجة للنفط بسبب التضخم العالمي [١] .

إن ما تحتاجه دول الأوبك هو التوسع في القدرة على إنتاج النفط في المستقبل من أجل خلق جو من الاستقرار الاقتصادي العالمي وإذا كانت دول الأوبك تتمسك بسقف إنتاج معتدل فإن على الدول المستهلكة أن لا تتخذ قرارات قد تؤدي إلى تدهور الحاجة للنفط.

٢ ــ توسعة السوق النفطية :

من الأوجه الجديدة للتغيرات في سوق النفط محاولة دول الأوبك اكتساب أسواق خارجية عن طريق بناء محطات لتكرير النفط واقامة محطات بيع المنتجات المكررة في الدول غير الأعضاء في الأوبك [٢] ، والسبب الرئيسي لامتلاك هذه المشروعات خارج دول الأوبك هو محاولة ضبط أسعار النفط وتسهيل تبادل

---

(١) Dr Nazim Ali, Expanding south-South trade- the case of India, Opec bulletin, A pril 1989. p 13 etss

(٢) من أهم الدول دولة الكويت التي تملك محطات لتعبئة الزيوت في أوربا الاسكندنافية.

التكنولوجيا وليس كما يدعي البعض بأن الأوبك تسعى بتهديد اقتصاديات تلك الدول [1] .

إن توسع الاقتصاد في المستقبل يعتمد على التعاون والمشاركة في التخطيط لا في كمية إنتاج النفط فقط بل في مجال التكرير وبناء ناقلات جديدة تستوعب حاجة السوق المتطورة، وقد حققت بعض دول الأوبك نجاحا باهراً في هذا المضمار فاكتسبت بذلك أسواق لتكرير النفط خارج حدودها ولكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو سبب عدم محاولة الدول الغربية المستهلكة للنفط الاستثمار في دول الأوبك؟

فوفقا لآخر التقديرات فإن دول الأوبك تحتاج إلى استثمار ١٢٠ مليار دولار في بلادها ما بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٥ لكي تستطيع إعادة بناء قدرتها الإنتاجية والوصول بها إلى درجة متطورة تواكب حجم الطلب العالمي المتنامي على نفط الأوبك [2] ففي واقع الأمر يجب زيادة إنتاج النفط إلى ٣٣ مليون برميل/ي حتى نكون في حدود مأمونة بقدرة ٨٢ إلى ٨٥٪ من حجم الاستهلاك العالمي .

وفي دول الأوبك وكلها دول نامية فإن المصادر المالية المستخدمة لا تفي بغرض التطور التكنولوجي فالحاجة تدعو ولا شك إلى تعاون الدول النفطية من غير الأوبك والدول المستهلكة من أجل تحمل هذا العبء وبذلك سوف تتحقق مصادر أخرى للأموال تمكن دول الأوبك من تطوير إنتاجها [3] .

---

(١) سوبروتو، مرجع سابق.

(٢) Ibid

(٣) الشيخ زكي يماني، صوت الكويت، مرجع سابق.

ففي دول الأوبك النامية مجالات استثمار متعددة يمكن استغلالها بشكل مربح لإنتاج الطاقة ومن ثم تمنع زيادة أسعار النفط.

المبحث الثاني
زيادة الاعتماد على نفط الأوبك

إن الطلب على النفط في ازدياد مطرد رغم محاولات الدول المتقدمة إيجاد مصادر بديلة وجديدة للطاقة فبالإضافة إلى المخزون الاحتياطي الضخم لدول الأوبك فإن تحرر أوروبا الشرقية من التبعية السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتي سوف يؤول بالضرورة إلى زيادة الاعتماد على نفوط الأوبك.

أ ــ قدرة دول الأوبك على زيادة الإنتاج:

إذا استمرت دول الأوبك في بناء قدرتها الإنتاجية للنفط الخام في العقد الحالي إلى معدل ٣٥ مليون برميل/ي فإنها تستطيع مواجهة الزيادة على الطلب المتوقعة من الدول المستهلكة. فالحاجة العالمية للنفط في الوقت الحاضر تساوي ٥١ر٨ مليون برميل/ي حتى مع استثناء حاجة دول أوروبا الشرقية فإن حاجة العالم للنفط في عام ١٩٩٥ ستكون بقرابة ٥٤ر٨٣ مليون برميل/ي سوف ترتفع إلى ٥٧ر٦٧ مليون برميل/ي في عام ٢٠٠٠م[1].

لذلك فإن الحاجة إلى نفط الأوبك ستزداد من ٢٣ر٦٥ مليون برميل ي حاليا إلى ٢٧ر٧٦ مليون برميل/ي عام ١٩٩٥ وإلى ٣١ر٤٨ مليون برميل/ي في بداية العام ٢١٠٠ وهذا يعني أنه في مدى أقل من عشر سنين سوف تكون

---

(١) مؤتمر الأوبك الاجتماع ٨٨ (من ديسمبر ١٩٩٠ ـ يونيو ٩٩١). Opec bulletin, p. 3.

الأوبك مصدرة لأكثر من نصف حاجة العالم من النفط [1].

والحاجة للنفط قد ازدادت بشكل منتظم منذ تدهور الأسعار في عام ١٩٨٦، وأسعار النفط قد ارتفعت بسبب تخوف السوق من تحطم آبار النفط في الكويت والسعودية وخشية حدوث أزمة في إنتاج نفط الشرق الأوسط ولمواجهة هذه الحوادث فإن مجموعة الأوبك في اجتماعها الوزاري في أغسطس ١٩٩٠ قد أعطت الأحقية لإعطائها من زيادة إنتاج النفط لمن يرغب في ذلك تعويضا عن فقد سوق الكويت والعراق النفطية. وكان العالم كما رأينا سابقا محظوظا لوجود مخزون إضافي كبير في فترة أزمة الخليج.

وفي هذا العقد سوف تستعيد الأوبك موقعها كمصدر أول للنفط بسبب مخزونها الضخم وقوة إنتاجها ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أثر النفط على البيئة فقد أوضحت التجارب بأن الطاقة النفطية مصدر تلوث عن طريق إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يزيد من حرارة الأرض مما يدفع الدول الغربية إلى تقرير ضريبة إضافية على استيراد النفط[2].

إن تدهور البيئة لا بد أن يؤثر على اختيار نوع الطاقة المستخدمة، لذلك فإنه يجب الإسراع في البحوث العلمية لمعرفة أكثر للأسباب المؤدية إلى الضرر بالبيئة، فدول العالم المتطور ترى أنه يجب استعمال طرق جادة من أجل المحافظة على البيئة وعلى هذه الدول أن تتعاون مع الدول النفطية لدراسة المشكلة.

ب ـ الإنتاج السوفيتي للنفط

إن الهبوط الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية المتحررة حديثا من النظام الشيوعي دفعها لمضاعفة المحاولات من أجل إغراء التكنولوجيا الغربية وجذبها

(١) انظر تقارير الأوبك للتسعينات Opec bulletin، مارس ١٩٩١ ص٥ وما بعدها.
(٢) السياسة، الأربعاء ٢٧/١١/١٩٩١، ص٩.

ناحيتها، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها لتجنب تدهور اقتصادياتها أكثر فأكثر ولكن مع ارتفاع أسعار النفط فإن أمانيها قد تذهب أدراج الرياح لا سيما بعد توقف دول الكومنولث السوفيتي من تزويدها بالنفط.

فالإنتاج الروسي بحد ذاته في حالة هبوط بعد أن ازداد بنسبة ٢٠٪ في العشر سنوات الأخيرة كما أن الاستهلاك المحلي الروسي بازدياد نتيجة النهضة التكنولوجية الحديثة [١] ، ومن المتوقع أن تتجه دول الكومنولث النفطية الى تصدير نفطها الخام إلى دول أوروبا الغربية في المستقبل أي أنه سوف يكون هناك نقص لا يمكن تعويضه الا بواسطة دول الأوبك، فدول الأوبك تملك ٩٩٠ مليار برميل من النفط أي ما يعادل ٧٨٪ من مخزون العالم النفطي، والمخزون النفطي للأوبك يزيد عن ١٠٠ عام مقارنة مع دول العالم الأخرى التي يتراوح مخزنها الاحتياطي بين خمس سنوات و١٦ سنة فقط.

ومن المتوقع اليوم أن تصبح بعض جمهوريات الكومنولث الجديدة دول مشترية للنفط ولا يمكن اللجوء لغير دول الأوبك لتعويض ذلك.

---

(١) Opec Annual report, 1988, secretariat of Opec, p. 10 etss

خاتمـــة :

إن أزمة الخليج الثانية التي انتهت بحرب مأساوية سيطرت خلالها حالات من الـذعر عـلى حسابـات السوق النفـطية العـالمية. فنتيجـة للاحتـلال العراقي للكويت فإن نشاط الأوبك النفطي اقتصرت ممارسته على ١١ دولة من أصل ١٣ كـان عليها أن تعـوض النقص من صـادرات الكـويت والعـراق. إن التمسـك بـالأهـداف التي قـررهـا دستـور الأوبـك قـد مكن المنـظمـة من الصمـود أمـام التحديات التي خلقها الاحتلال العراقي للكويت.

إن على دول الأوبك أن تجد نهجا جديدا في سيـاستها المستقبليـة لمواجهـة الارتفاع المستمر في الـطلب العالمي عـلى النفط فلدى الأوبك احتيـاطيات كـافية لمـواجهة هـذه الزيـادة ولكن يتعين أولا حتى يمكن استغـلال هذه الاحتيـاطيات زيادة الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء وهذا يتطلب استثمارات كبيرة قد لا تتوفـر سوى في الدول المتقدمة لذلك فـإن دول العالم الصنـاعية المتقـدمة مـدعوة اليـوم للتعـاون والتنسيق مع دول الأوبـك من أجل تعـزيـز الاستقـرار الاقتصـادي في العالم.

قائمة بالمراجع العلمية المستخدمة للبحث

١ ــ ايان سيمور. الأوبك: إدارة تغيير ترجمة د. عبدالوهاب الأمين، إصدارات منظمة الأقطار العربية للبترول (أوابك)، ١٩٨٣.

٢ ــ جعفر عبدالسلام، دور منظمة الأوبك في تأكيد سيطرة الدول المنتجة على مواردها البترولية، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد الخامس، يوليو ١٩٧٧.

٣ ــ مؤتمر البحر المتوسط، ١٧ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩١، المنعقد في ليبيا، إصدارات الأوبك.

٤ ــ Opec bulletin. Auslria: Carl ueberreuter Ges. m.b:H., V: enna.

٥ ــ جريدة العراق، العراق.

٦ ــ جريدة صوت الكويت، لندن.

٧ ــ جريدة الثورة، العراق.

٨ ــ د. ميمونة العذبي وآخرون، الكويت وجودا وحدودا، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ١٩٩١.

٩ ــ ميزانية الكويت للسنة المالية ٨٨/١٩٨٩ وزارة المالية.

١٠ ــ جريدة آفاق، جامعة الكويت.

١١ ــ التقرير السنوي للأوبك، إصدارات الأوبك ١٩٨٨.

١٢ ــ أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، في النفط والتعاون العربي، السنة الأولى، العدد ١، ١٩٧٥ ل.

١٣ ــ عبدالعزيز الوتاري، النفط والتعاون العربي الأوبك، ١٩٨٨.

١٤ ــ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، ١٩٨٨.

١٥ ــ مجموعة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعدوان العراقي على دولة

الكويت، مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٩٩١.

١٦ ــ جريدة عكاظ السعودية، السعودية.

١٧ ــ جريدة السياسة، الكويت.

١٨ ــ Fact and Fiqures. The Secretariat of Opec. 1991.

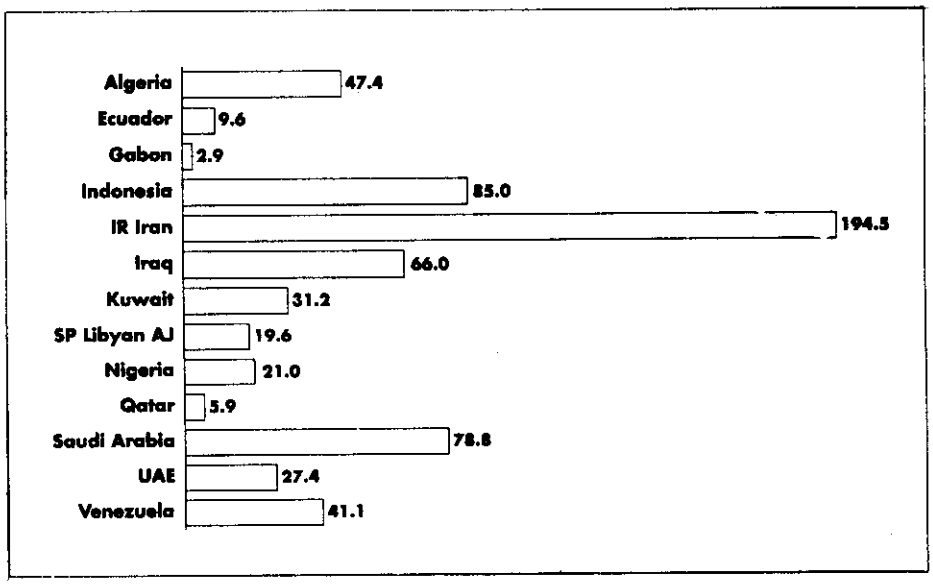

■ Sources 6, 8, 23

جدول رقم (١)

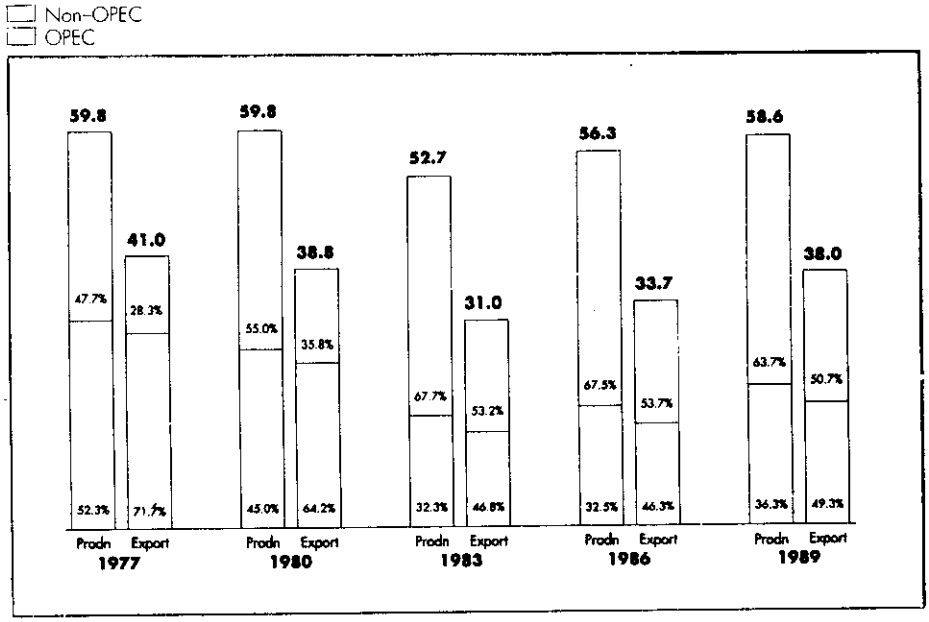

■ Prodn = crude oil production
■ Export = exports of crude oil and oil products
■ Non-OPEC includes CPEs
■ Sources 2, 5, 8, 19

جدول رقم (٢)

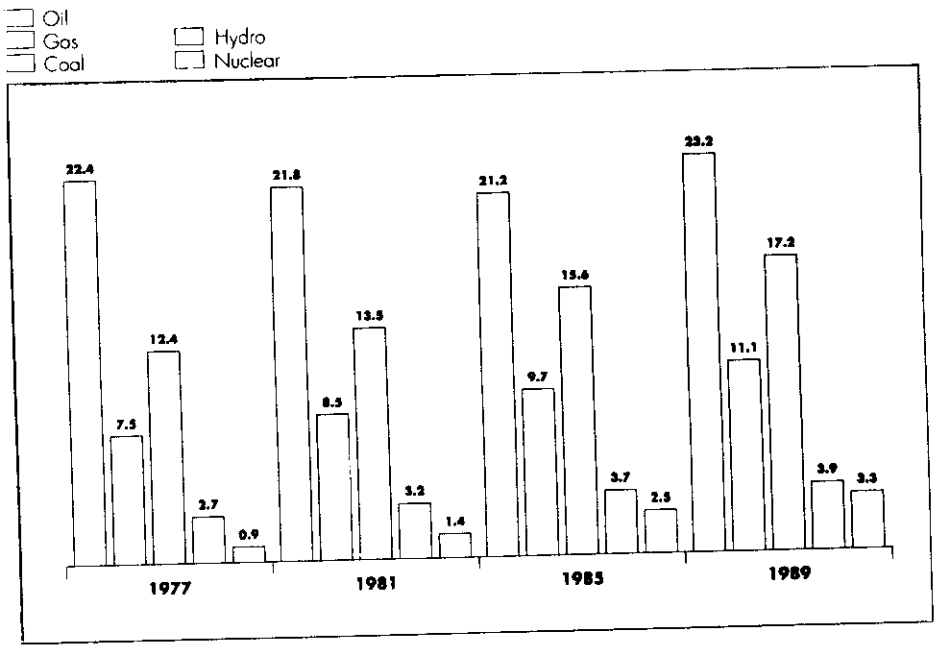

■ The figures include bunkers
■ Source 1, 2

جـدول رقم (٣) و (٧)

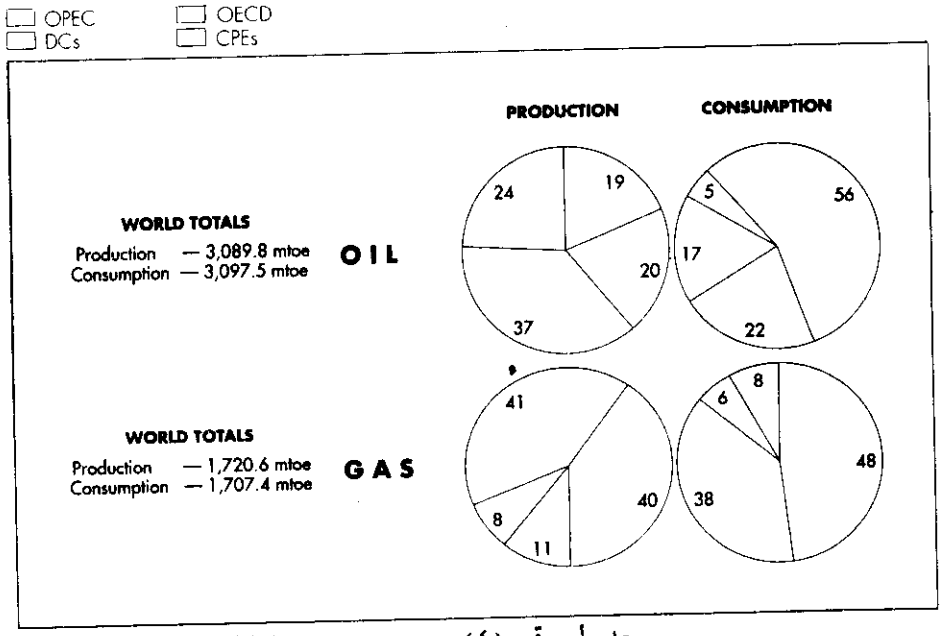

■ The oil consumption figures include bunkers
■ Source 1

جدول رقم (٤)

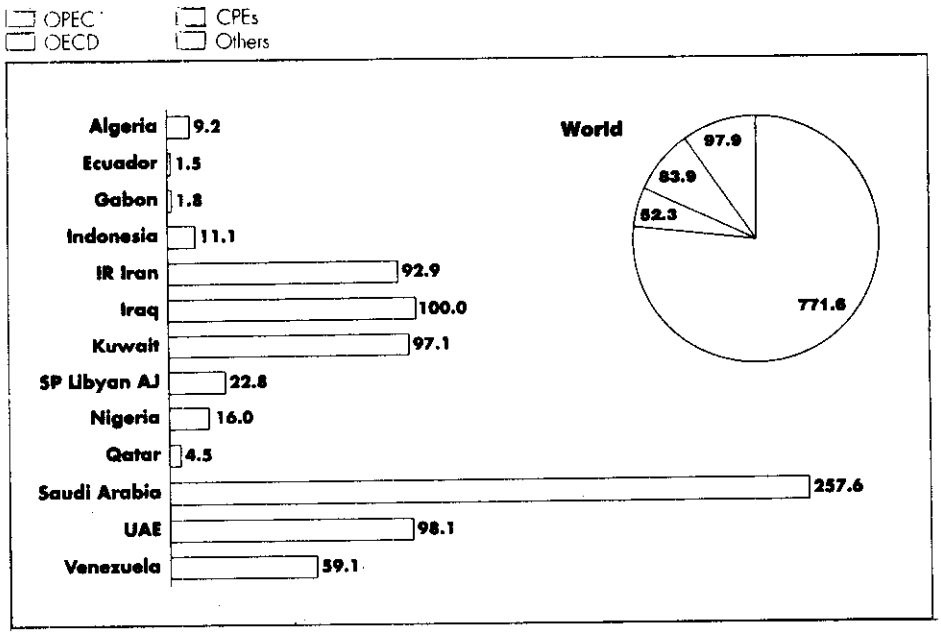

■ The figures are as at the end of year
■ Sources 3, 4, 8-11

جدول رقم (٥)

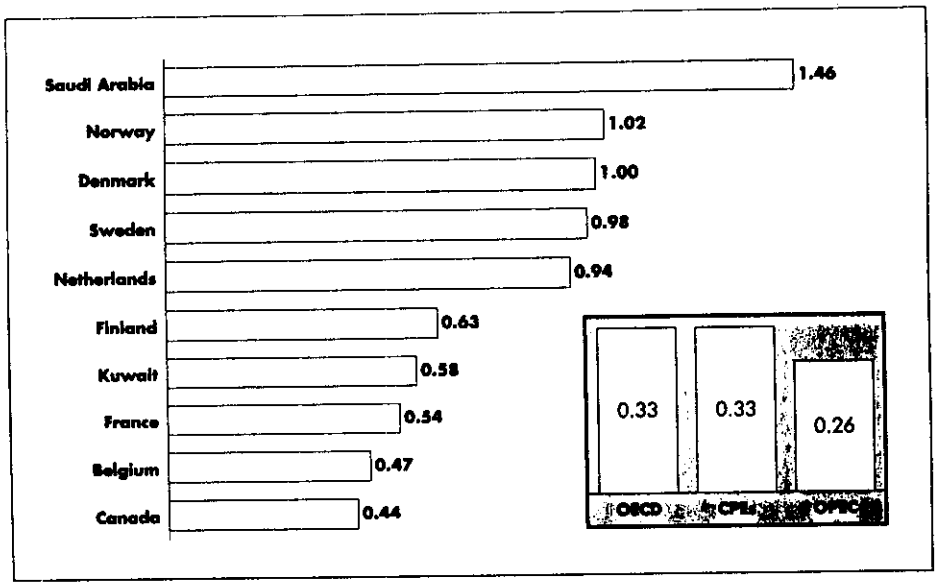

■ The CPEs exclude the People's Republic of China, and the figure applies to 1988
■ Sources 6, 27

جدول رقم (٦)

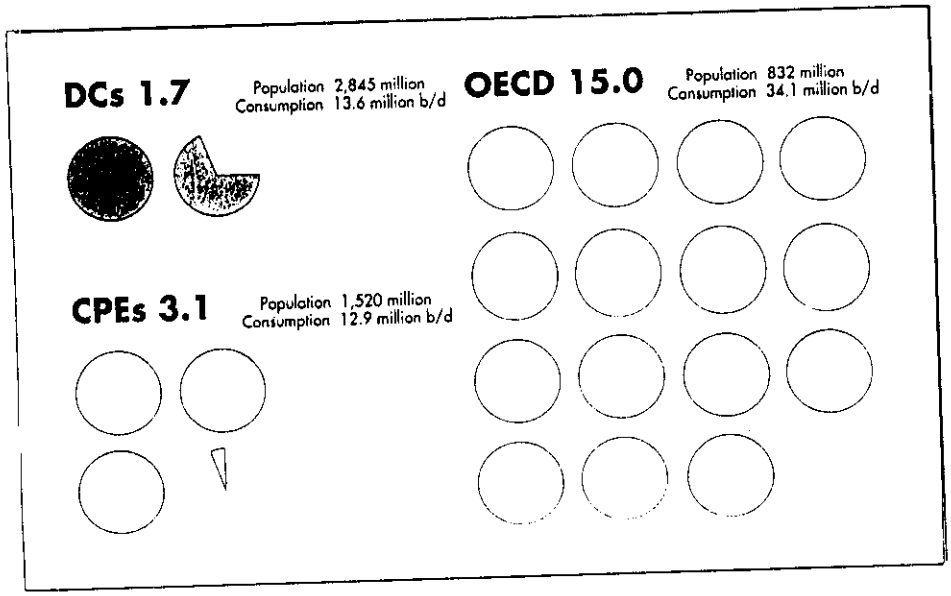

■ The figures include bunkers
■ Sources 1, 6

جدول رقم (٨)

أ ـ الدول الصناعية السبع الرئيسية	المخزون النفطي بملايين البراميل
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٢٤ر٤١
اليابان	٥٧١ر٥٦
ألمانيا	٢٨٣ر٩٤
إيطاليا	١٦٥ر٢٠
المملكة المتحدة	١٣١ر٢٧
فرنسا	١٢٤ر٥٦
كنـدا	١٢٠ر٩٥
المجمـوع	٢٩٢١ر٨٩
ب ــ بقية أعضاء دول الـ OECD	٤٨٦ر٩١

جدول رقم (٩)

المخـزون النفـطي الاســتراتيجي لمجمـوعــة دول OECD